

ليومه الثلاثاء 7 غشت 2012."

بالنسبة للأسئلة الشفهية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين إلى غاية يوم الثلاثاء 7 غشت 2012:

- عدد الأسئلة الشفهية: 14 سؤالاً؛
 - عدد الأسئلة الكتابية: سؤالان؛
 - عدد الأجوبة الكتابية: جوابان.
- لكم الكلمة السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

طبقا لمقتضيات المادة 128 من القانون الداخلي للمجلس، أعطي الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار من أجل إحاطة المجلس علما بقضية طارئة، فليتفضل الناطق باسم الفريق.

المستشار السيد محمد المفيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

طبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي لمجلسنا الموقر، أحيط المجلس علما بقضية طارئة تهم إلغاء مباراة أساتذة التعليم العالي مساعدين بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين.

السيد الرئيس،

لقد صرح السيد وزير التربية الوطنية مؤخرا أمام النقابات عن إلغاء مباراة أساتذة التعليم العالي مساعدين بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتعليم، حيث شارك في الانتقاء الأولي أكثر من 1200 دكتور يشتغلون في قطاع التربية الوطنية، هذا الانتقاء أفرز أكثر من 700 دكتور مرشح لاجتياز مقابلة مع اللجن العلمية.

السيد الرئيس،

إن هذا القرار يمس بشكل كبير مصداقية الوزارة الوصية من جهة ومصداقية الحكومة الحالية من جهة أخرى، خصوصا وأن الفئة المتضررة والتي تطعن في شرعية المباراة هي فئة من حاملي شهادة الدكتوراه من خارج وزارة التربية الوطنية، حيث تطالب هذه الفئة بإلغاء المباراة، والتجأت في ذلك إلى القضاء، وحيث أن القضاء لم يقل كلمته بعد فإن قرار إلغاء المباراة من طرف السيد وزير التربية الوطنية يعتبر تدخلا في سلطة القضاء، وهو ما يتنافى مع استقلالية القضاء الذي يبقى مقتضى دستوري يجب حمايته.

محضر الجلسة رقم 830

التاريخ: الثلاثاء 18 رمضان 1433 (7 غشت 2012)

الرئاسة: المستشار السيد محمد فضيلي، الخليفة الثاني لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعة وثمان وخمسون دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية عشرة والدقيقة الثانية عشرة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد محمد فضيلي، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

بسم الله، أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات القانون الداخلي للمجلس، يعقد مجلسنا الموقر جلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول هذه الأسئلة، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإحاطة المجلس علما بما جد من مراسلات، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد أحمد حاجي، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

في البداية، أحيط المجلس الموقر علما أننا سنكون على موعد مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية، مع جلسة عمومية تخصص للدراسة والتصويت على عدد من النصوص التشريعية الجاهزة.

كما توصلت رئاسة المجلس برسالة من السيد وزير العلاقات مع البرلمان والحريات، هذا نصها:

"وبعد، نظرا لالتزامات حكومية طارئة، يشرفني أن أبلغكم طلب السيد وزير التجهيز والنقل بإدراج السؤالين الشفهيين الموجهين إليه خلال هاته الجلسة مباشرة بعد قطاع التشغيل والتكوين المهني.

كما أحيطكم علما أن السيد وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة سينوب عن السيد وزير التشغيل والتكوين المهني في الإجابة عن السؤالين الشفهيين الموجهين إليه والمدرجين في جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية

التعاطي مع هاته المسألة، فلأن المغاربة أدوا الثمن غالبا إن على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو التنموي بشكل عام، وهو ما تجلى من خلال المعطيات الأخيرة والخطيرة التي صرح بها وزير المالية من عجز في العديد من القطاعات.

وأمام هذا الوضع الكارثي، أسائل السيد رئيس الحكومة: هل لازال المواطنون يقولون له الله يعاونك عليهم، خاصة بعد الزيادات المهولة التي عرفتها العديد من المواد الأساسية ومحاوله ضرب مجانية التعليم وتغيب الحوار الاجتماعي، إلى غير ذلك من الخطوات اللاشعبية التي قد توجه البلاد نحو المجهول؟

وأخيرا، اللهم إني قد بلغت، اللهم إني قد بلغت.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة الآن للفريق الحركي.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس. الإحاطة سحبت.

السيد رئيس الجلسة:

إذن سحبت الإحاطة. الكلمة لفريق التحالف الاشتراكي.

المستشار السيد عبد الرحيم الزماي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

إخواني المستشارين،

في إطار النظام الداخلي، أحيط مجلسنا علما بقضية طارئة تتعلق بالنتائج الخيبة لبلادنا في دورة الألعاب الأولمبية الجارية حاليا بلندن.

إننا نعب عن أسفنا عن هذا المسار والمصير المؤلم لرياضتنا الوطنية في كل مجالاتها، وتألّم لكون علمنا الوطني لم يرفع لحد الآن في الساحة الاولمبية، وأن النشيد الوطني المغربي لم يعرف بعد بهذا المحفل الدولي الكبير والهام، نتألّم ونحن نتذكر الأجداد الماضية ونتذكر كيف أن علمنا الوطني ونشيدنا الوطني يكونان دائما حاضرين في مثل هذه اللقاءات، نتذكر كيف أن أبطالنا السابقين حققوا لبلادنا مكاسب تتجاوز المجال الرياضي بإمكانيات محدودة لكن بتدبير سليم وإرادة قوية ووطنية عميقة.

واليوم، أيها السيدات والسادة، يتم تخصيص إمكانيات مالية كبرى وهي مال عام، كما يجدر التذكير، ولا نحقق إلا نتائج نخجل منها، وهذا الوضع المخيف جر على بلادنا مسار التشكيك في جدية ومصداقية رياضيينا والمس بالمكنسبات الرائدة لبلادنا ورياضتنا، وذلك من خلال ما نسمع من انتشار استعمال المنشطات والمشاركة غير المهيأة والناقصة، مما فيه استخفاف بقم الرياضة ورياضة المغرب في المحفل الرياضية وطنيا ودوليا.

هناك خلل وخلل كبير ولم يعد بالإمكان التطبيع معه والسكوت عنه

السيد الرئيس،

إن كانت المباراة قد عرفت خروقات فإن المنطق يقتضي إعادة المباراة في المراكز التي كانت موضوع خرق وليس إلغاء المباراة جملة وتفصيلا لأن من شأن ذلك أن يمس بحق المتضررين من هذا القرار الجائر وليس من حق السيد الوزير أن يتلاعب بمصير ثلثة من الدكاترة التي اجتهدت وتعبت وقطعت كافة مراحل المباراة.

لنا، أصبح من اللازم إعلان نتائج خاصة بهاته المباراة، حيث يتم ملء المناصب المالية المتاحة قانونا للناجحين ويلتحقون بالمراكز في بداية السنة التكوينية. ويتم فحج التباري في المراكز الأخرى إذا ثبت ضلوعها في مخالفات، درءا لكل ضرر ورفعا لأي التباس ومنعا لأي احتقان محتمل، والذي سيكون له لا محالة عواقب وخيمة على منظومتنا التعليمية المنهكة ولم تستطع إلى اليوم أن تعرف أي إفلاخ حقيقي رغم تعدد التجارب التي خضعت إليها.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة للفريق الفيدرالي.

المستشار السيد عبد المالك أفرياط:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

مرة أخرى فاجأنا السيد رئيس الحكومة بتصريح يخص ملفات الفساد، حينما قال بأنه سيتعامل معه بمنطق عفا الله عما سلف، أي عفا الله عما سرق كما عبر عن ذلك أحد الإخوة، مما أثار استغراب واحتجاج كل المتتبعين، وعلى رأسهم الحركة الحقوقية بالمغرب.

وتساءل ويتساءل المغاربة جميعا من أين استمد السيد رئيس الحكومة هاته الصلاحية، صلاحية العفو عن الفاسدين والمفسدين ضدا على إرادة وطموحات المغاربة الذين أكنوا بممارسات ناهبي المال العام، والتي عاشتها العديد من المؤسسات برا وبحرا وجوا.

ونذكر السيد رئيس الحكومة بمحملته الانتخابية، التي زُكّر فيها على محاربة الفساد واسترجاع الأموال المنهوبة وتفعيل المقتضيات الجديدة للدستور، المرتبطة أساسا بالحكامه الجيدة، بل ونذكره أيضا بأحد أهم توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة الداعية إلى تصدير إستراتيجية عدم الإفلات من العقاب. ففي غير ما مرة يُجرح رئيس الحكومة ووزراء حزبه على الخصوص بهذه الملفات، ويكون الجواب: "يا لله ابدينا ما تحملوناش المسؤولية"، ونحن نقول كما يقول المغاربة: "العروسة من صباحها كيان".

فنحن عندما ننبه السيد رئيس الحكومة بهذا المنعطف الخطير في

الدنيا كلها هي أن تدبر انتظارات شعوبها، هي أن تقدم أجوبة لانتظارات ومطالب شعوبها، وعض أن تنصت الحكومة والوزير الوصي على قطاع التعليم وما أدراك ما قطاع التعليم وأن تعد العدة لاستقبال هذه الألوف من التلاميذ الذين هم في مقتبل العمر، سدت في وجوههم أبواب المدارس والمعاهد وراحت الحكومة وراح الوزير يتحدث عن المجانية وعن ضرب مجانية التعليم دون استشارة مكونات الأمة، ودون امتلاك جراحة طرح الجوانب الحقيقية المرتبطة بهذه الإشكالية العويصة ديال التعليم.

السيد الرئيس،

لم نعين فقط في الأسابيع والأشهر الماضية انحدارا وتراجعا وتنازلا في جل وربما في كل الالتزامات التي قطعتها الحكومة على نفسها، ها هو تراجع محول في معدل النمو، كيف ما بشرت به الحكومة، والآن عوض 7%، 5%، المندوبية السامية للتخطيط كتكلم على 2,3%، ها هو تراجع في احتياطي البلد من العملة الصعبة، اختلالات كبيرة في الميزان التجاري، مؤشرات تفيد بأنه هناك أزمة خائقة -لا قدر الله- يقدم عليها اقتصادنا الوطني.

الحكومة تذكرنا بأجواء التقويم الهيكلي، رئيس الحكومة يسمح لنفسه بالتعايش وبالتطبيع مع الفساد المستشري ومع المفسدين بحجة عفا الله عما سلف، علما بأنه لا شيء في الدستور يعطيه حق إجماع ومصادرة أمل المغاربة وطموح المغاربة في أعمال مبدأ المحاسبة ومساءلة من سمحوا لأنفسهم بالعبث بالمال العام.

إننا ندق ناقوس الخطر وأخطر شيء هو أن نغتنل أمل أطفالنا في أن يترقوا اجتماعيا وفي أن يجدوا مكانهم في المعاهد والمدارس. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة الآن للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد محمد الهبطي:

السيد الرئيس،

أنا بدوري سأخاطب فقط زملائي وزميلاتي المستشارات والمستشارين. موضوع الإحاطة الذي أتدخل نيابة عن الفريق الاشتراكي يتعلق بموضوع الرياضة والذي سبقتي إليه زميلي في فريق التحالف الاشتراكي ويتعلق الأمر بالأزمة الخطيرة والمركبة والكارثية التي أصبحت تعيشها رياضتنا الوطنية على كافة المستويات، سواء تعلق الأمر بنتائجها أو بتسيير مؤسساتها أو بتدبير فعاليتها أو بإعادها للمستقبل.

ولقد سبق لنا أن طالبنا من خلال هذا المنبر ومن خلال البرلمان بتشكيل لجنة لتتقصى الحقائق في الفضاء المتتالية التي عرفها القطاع الرياضي ببلادنا في السنوات الأخيرة من نتائج هزيلة، من تعاقدات مع مدرين أجنب بمبالغ خيالية وبأجور محاطة بسرية تفوق الأسرار الحساسة

لأن الأمر يتعلق بمصالح بلد وأمة عريقة وبمشاعر ملايين المغاربة. لقد تعب شعبنا من الوعود وإرجاء حل الأزمة الرياضية الوطنية رغم تراكم النكسات.

حقا إن الجامعة تتحمل مسؤولية هذا المصير المقلق، لكن الحكومة هي المسؤولة سياسيا عن السياسة الرياضية، وعليها أن تبادر في أقرب الآجال لمراجعة شاملة للأوضاع الرياضية ببلادنا وإرساء إستراتيجية جديدة وجدية ومضبوطة ومراجعة تدبير هذا القطاع بشكل جذري، وإرساء الحكامة والشفافية والتسيير الديمقراطي، وإيجاد صيغة تعاقدات على شكل دفاتر تحملات واضحة يحاسب عليها المسؤولون بالسلب والإيجاب، وعلى البرلمان أن يبادر بمساءلة الحكومة حول السياسة الرياضية وتتبع بلورة هذه السياسة وتطبيقها وتتبع الجامعات الرياضية وميزانياتها وكيفية تعيين المسؤولين عنها، وكيفية تدبير الأموال الضخمة التي خصصت لها دون نتائج. أملنا أن لا تمر هذه المحطة، محطة الألعاب الاولمبية، والنتائج الخيبة التي حصلنا عليها والفضائح التي واكبت مشاركتنا كما مرت محطات سابقة، أي بالتعبير عن غضب ظرفي وتصريحات ووعود ثم تعود الأمور لتسير كما كانت.

نتأج مشاركتنا في الدورة الحالية للألعاب الاولمبية الخيبة لآملنا يجب أن تكون محفزا للحكومة للمراجعة الجذرية والشاملة للسياسة الرياضية ببلادنا ومحاسبة المسؤولين عن الكوارث التي نخسدها دون عفو في أقرب الآجال. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة، فليفضل السيد رئيس الفريق.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

شكرا السيد الرئيس.

لا وجود للسادة الوزراء لكي نخاطبهم.

زميلاتي، زملائي السادة المستشارين المحترمين،

الفضية التي يريد فريق الأصالة والمعاصرة إثارتها في هذه الجلسة في إطار الإحاطة علما، تتعلق بقضية على درجة كبيرة من الخطورة وتتعلق بما يمكن أن نسميه، وأنا أحاول أن أزن كلماتي، بعملية إجماع أو اغتيال الأمل، أمل الآلاف من الأسر المغربية، الآلاف من التلاميذ ومن الطلبة المغاربة الذين بعد أن كدوا واجتهدوا ونالوا شهادات البكالوريا، وجدوا أنفسهم يواجمون أفقا مسدودا، ووجدوا أنفسهم في مواجهة أبواب المعاهد والمدارس وقد أغلقت في وجوههم وهم الذين حصلوا على معدلات 15، 16، 17 وأحيانا تقترب من 18، ماذنب هذه الآلاف من التلاميذ ومن الطلبة أن تسد في وجوههم أبواب المدارس والمعاهد؟

وبدل أن تنكب الحكومة، وهذه هي وظيفة الحكومة، الحكومات في

أية ضغوط على الجماعات المحلية المجاورة للمشروع وهي أورير، تامراغت، وتغازوت.

لذا، السيد الرئيس، ولأهمية الموضوع من جهة ولاستعجاله، نطلب كفريق استقلالي بعقد اجتماع عاجل للجنة المعنية بحضور السيد الوزير لدراسة العديد من القضايا ذات الأهمية التي لها ارتباط بهذا الموضوع الحساس جدا، والذي يبدو أن هناك محاولات لتميره بعيدا عن المشاركة الحقيقية لجميع الفاعلين، وفي مقدمتهم ممثلي الأمة والمهنيين. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

سنبدأ الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، وأخبركم أن عددها تسعة أسئلة، سؤال واحد منها آني موجه لقطاع التضامن والمرأة، وثمانية أسئلة عادية موزعة على قطاعات التجهيز، العدل، السكنى، الطاقة والمعادن، التشغيل، والسياحة.

نستهل جدول الأعمال بالسؤال الآني الموجه إلى السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية حول تداعيات ملف مجموعة الوحدة للمكفوفين والمكفوفات وضعاف البصر. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، فليفضل مشكورا.

المستشار السيد عبد الكريم بوغمر:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

إخواني المستشارين،

السيدة الوزيرة،

طبقا لمقتضيات الفصل 34 من دستور المملكة الذي يلزم السلطات العمومية بوضع سياسات موجهة للأشخاص والفئات من ذوي الاحتياجات الخاصة، خاصة فيما يتعلق بالسهر على إعادة تأهيل الأشخاص الذين يعانون من إعاقات جسدية أو حسية أو حركية أو عقلية وإدماجهم في الحياة الاجتماعية والمدنية وتيسير تمتعهم بالحقوق والحريات المعترف بها للجميع.

وبالرجوع إلى الالتزامات الواردة في البرنامج الحكومي، نجد أنها تروم وضع إطار تشريعي شامل ومندمج، يهدف إلى تعزيز الإدماج الاجتماعي للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وإحداث صندوق خاص لدعمهم وضمان حقهم في التعليم والحق في الشغل.

وفي هذا الإطار، حاول المكفوفون الانتحار بتاريخ 5 يوليوز الماضي على أبواب وزارتك بسبب تهميشهم وإقصائهم ورفض الاستماع إليهم ومناقشة ملفهم المطلي ضدا على مقتضيات الدستورية وما جاء في البرنامج الحكومي بخصوص هذه الفئة من المواطنين والمواطنات.

للدولة، وكذلك بشروط غريبة ومثيرة.

وها نحن اليوم نجد الدعوة إلى لجنة تقصي الحقائق لتقف على الفضاء المتتالية التي تنفجر في الألعاب الأولمبية وفي أولمبياد لندن الأخير، حيث يتساقط رياضيونا تباعا من جراء الفحوص التي تثبت تعاطي المنشطات.

لذلك، نحن في الفريق الاشتراكي لنأسف لهذا الواقع المزري الذي تدنت إليه رياضتنا الوطنية على كافة المستويات، لكن أسفنا أكبر لما أصبحت توسم به رياضتنا دوليا من جراء هذه الآفة الأخلاقية المقيتة، لقد كانت رياضتنا الوطنية نموذجا في الأخلاق الرياضية العالية، وكان أبطالنا محط فخر وطني، يساهمون في إشعاع البلاد ويشكلون خير سفراء لبلادنا في المحافل الدولية، ولعل الجميع يتذكروا اعويطة ونوال..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

المستشار السيد محمد الهطي:

كلمة أخيرة.

..لذلك، فنحن نجد التأكيد على أن قطاع الرياضة ببلادنا، بما أنه قطاع استراتيجي وحساس ويرتبط بصورة ومكانة بلادنا، فإننا نجد طلبنا بتقصي الحقائق ومساءلة الحكومة في هذا المجال. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة الآن للفريق الاستقلالي من أجل إحاطة المجلس علما.

المستشار السيد محمد يراعه السباعي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

الزميلات والزملاء المستشارين،

يشرفني، طبقا للنظام الداخلي لمجلسنا الموقر، أن أحيطكم علما بقضية طارئة تتعلق بمآل سؤال آني طرحناه كفريق منذ أسبوعين حول مآل مشروع "تغازوت"، لكن يبدو لأسباب مجهولة أن الوزارة المعنية تحاول التلص من الجواب لأسباب غير معروفة.

ولعلمكم، السيد الرئيس، فإن الفريق الذي أنشرف بتقديم الإحاطة باسمه اليوم قد سبق أن طرح هذا الموضوع مرات عديدة، إلا أن المشروع أخذ منعظا ومسارا آخر في الأيام الأخيرة، حيث تم استدعاء الجماعات المحلية المجاورة للمشروع برئاسة السيد الوزير بأكادير، والغريب أنه تم إقصاء المنتخبين البرلمانيين والمهنيين لتميره، وهو ما لا يمكن القبول به أبدا في مشاريع كبرى ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية، خاصة وأن المشروع المذكور يجب ألا يزيغ عن الأهداف الحقيقية التي برمج من أجلها، بعيدا عن

العمومية بشكل مباشر في إطار...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة الوزيرة. الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الكريم بوغمر:

شكرا السيد الرئيس.

دقيقتين لن تسعفنا في مناقشة البرنامج على كبره واتساعه ولكن سنعود إلى مسألة الاحتجاج والتهديد بالانتحار.

نحن لا نؤيد التهديد بالانتحار ولكن اللي عرفناه، السيدة الوزيرة، هو أن واحد الإنسان في لحظة ضعف فقد شيئا من إيمانه، سمعنا أن مسؤول في الديوان ديالك، السيدة الوزيرة، جا عندهم وقال لهم قالت لكم السيدة الوزيرة غير سيروا تموتوا، هاذ الشي راه كايين في الصحافة، احنا ما عندناش السلطة باش نكذبو، لأن ليس هكذا تورد الإبل، إلى احنا ما كنشجعوش وإلى كان مسؤول في الوزارة ديالكم تقولها هو اللي كيشجع، احنا ضد أن الإنسان يبتج بهاذ الطريقة ولكن تراعيو تقولوا راه الإنسان درجة الإيمان تختلف.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. السيدة الوزيرة من أجل الرد على التعقيب، تفضلي.

السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

أعتقد بأن الكلام الذي يكتب في بعض الجرائد ليس قرآنا منزلا وليس كلاما مقدسا، وبالتالي فهناك الكثير من الافتراءات التي تنشر والتي تمس بكرامة وسيادة الأشخاص، وكذلك تمس بزهاتهم وما تفضلتم به يدخل في هذه الحانة.

نبغي نذكر السيدة المستشار بأن عندنا 78 مجموعة التي منذ سنوات خلت تحتج لكي تحصل على العمل، احنا استمعنا لهم من أول يوم، تقدر تقول لك من ثاني يوم بعد التعيين، 4 يناير، كانت لي لقاءات مكثفة مع بعض المجموعات، ومنذ ذلك الحين ونحن في الاستماع وكذلك في المبادرة بتقديم بعض المقترحات لوضع حل لهاته الوضعية.

قلم خصمك تستمعوا، تقدر تقول لك بأن هناك 20 لقاء اللي تداروا، 12 لقاء ترأسهم شخصا، هذا ناهيك عن أنني أجري بعض اللقاءات معهم بشكل عفوي في كل دخول وفي كل خروج، لأنكم اعرفتمو أن الباب ديال الوزارة جا على الشارع، وبالتالي أنا ما تندخلش من (le parking)، أنا تندخل من الباب اللي كيوقفوا فيه الأشخاص في وضعية إعاقة واللي كانوا

لنا، نسألكم، السيدة الوزيرة: ما هي التدابير والإجراءات الاستعجالية الواجب اتخاذها لمعالجة هذا الملف؟
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم. الكلمة الآن للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال، فلتفضل مشكورة.

السيدة بسمة الحقاوي، وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

أولا أشكر فريق الأصالة والمعاصرة على طرح هذا السؤال المهم، وكذلك لأتية هذا السؤال استجبتنا للإجابة عنه، وأريد أن أؤكد في البداية أن الحقوق والحريات التي أشرتم إليها في سؤالكم منصوص عليها في الدستور، وهذه الحكومة عازمة على التنزيل الحر في الدستور، أسمى قانون في البلاد. وهذه الحقوق والحريات هي مكفولة للأشخاص في وضعية إعاقة بموجب المواطنة.

بالنسبة للنقطة المتعلقة بمحاولة انتحار مجموعة من الأشخاص في وضعية إعاقة على باب الوزارة، أعتقد بأن هذا الأمر ليس من السلوكات التي يجب أن تشجع أو يدافع عنها لكونها تخالف القانون وتخالف الشرع، وأن الحق في الاحتجاج مكفول ومضمون، بل هناك حماية لهؤلاء لكي يقوموا بوقفاتهم الاحتجاجية في الإطار الذي ينص عليه القانون، وبالتالي لم يكن هناك أي داعي لأية محاولة من هذا القبيل.

الآن ما هي المبادرات التي تقوم بها الحكومة؟

أتم تعلمون أننا نشتغل على إطار تشريعي لتعزيز حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، أننا عضو في لجنة التشغيل بشكل عام للمعطلين ومن بينهم الأشخاص في وضعية إعاقة، كذلك هناك منشور للسيد رئيس الحكومة الصادر بتاريخ 19 يونيو 2012 الذي يقضي بتنزيل نسبة 7% لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة في الوظيفة العمومية، وهناك دعم لتعاونيات الأشخاص في وضعية إعاقة، وكذلك هناك دعم قوي يقدر بـ 36% من مجموع الدعم الذي تقدمه الوزارة للجمعيات بخصوص المشاريع المدرة للدخل لفائدة هذه الشريحة.

وأريد أيضا أن أذكر مرة أخرى المحاولة التي قامت بها وزارة الأوقاف لكي تمكن الأشخاص في وضعية إعاقة من التشغيل عن طريق تدريبهم لمدة سنتين ونصف حسب الجنس والسنة، والتي يتقاضى بموجبها في نهاية كل شهر هؤلاء 2000 درهم مقابل حفظ القرآن الكريم، هناك من استمروا لكن هناك المجموعة التي تحتج اليوم في الشارع من الذين لم يستحملوا الاستمرار وربما انضموا لمجموعة المحتجين على اعتبار التشغيل في الوظيفة

السيد مصطفى الرميد، وزير العدل والحريات:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد المستشار المحترم،

تسألون هل لوزارتنا برنامج مرتبط بتشجيع الاستثمار؟

نقول لكم إن موضوع المحاكم التجارية، كموضوع باقي المحاكم، يستأثر باهتمام الدولة والحكومة والمجتمع، ولذلك هناك اليوم الحوار الوطني حول إصلاح العدالة.

ما طرحتموه في سؤالكم يهم النجاعة القضائية، يهم الاستثمار، يهم مجالات استعجالها هاذ فعاليات الحوار الوطني حول إصلاح العدالة. إلى ذلك الحين أقول لكم أنه بالفعل لدينا مجموعة من التصورات، طرحنا بعضها في الأشواط الأولى للحوار، وسنطرح البعض الآخر فيما سيأتي من أشواط. وهناك إجراءات عامة تهم جميع المحاكم التجارية وتخص بالأساس:

- التكوين من التكوين المستمر للقضاة الممارسين في هذه المحاكم في ميدان الأعمال، بهدف تكريس احترافية السادة القضاة والسيدات القاضيات ومهنيتهن بما يسهل مأموريتهن في فهم الملفات المرتبطة بمجال الأعمال والتقليص من اللجوء إلى إجراءات التحقيق وعلى رأسها الخبرة، لأن الخبرة تأخذ حيزا من الزمان طويلا ومن شأن الرفع من احترافية ومهنية السادة القضاة أن يؤدي إلى عدم اللجوء الدائم والمهيج في كثير من الأحيان إلى الخبرة؛

- دعم قدرة المحاكم التجارية في مجال إمكانيات المعالجة المعلوماتية للقضايا والمساطر وإعداد برامج معلوماتية لإدارة القضايا؛

- تحديث المحاكم يقع على رأس أولويات هذه الوزارة، وبالتالي فإننا نأمل أنه في المستقبل القريب، وأقول في أسوأ الأحوال المتوسط، سنصل إن شاء الله إلى المكنتنة الشاملة للإجراءات، وهذا هدف نسعى إليه بكل ما نملك من إمكانيات؛

- دعم الوزارة لمبادرة تشجيع اللجوء إلى الوسائل البديلة لحل المنازعات في مجال الأعمال، بل والتفكير حاليا في إدماج الوساطة في النظام القضائي ولاسيما أمام المحاكم التجارية من أجل تخفيف العبء على هذه المحاكم، وبالطبع إن هذا الإجراء يمكننا من اختصار الوقت وأيضا من إيجاد فضاء ملائم للأعمال.

من جهة أخرى، هناك توجه لمراجعة قانون إحداث المحاكم التجارية بشكل يتجاوز الإشكاليات العملية التي يطرحها حاليا تطبيق بعض مقتضياته، وهناك تفاصيل كثيرة في هذا الباب، لكن هناك إجراءات خاصة، مثلا هناك التفاوت في عدد القضايا المسجلة بالنسبة للمحكمة، على سبيل المثال المعدل السنوي لكل قاض بالدار البيضاء 2597 قضية، في حين في فاس 624، إذن كين هناك سوء انتشار للموارد البشرية.

كيقفوا فيه منذ سنين، فملي كندخل كنعوقف واحد ربع ساعة وملي كندخل كنعوقف أيضا واحد ربع ساعة، فيلى جمعت هاذ الشي من نهار ابدينا غادي يعطيك يعني عدة ساعات من اللقاءات التي لا تحسب بالكرونومتر وما تندخلوهاش في المحاضر، كنتكلم لك فقط اللي دخل في المحاضر داخل الوزارة 20 لقاء.

تقدرو تقولو كذلك بأنه احنا كندخلوا بالصبر رافة وكذلك تفهنا لهؤلاء، خصني نذكر لكم بأن في بعض الحالات، منها مرة اللي جات قبل من هاذ المحاولة اللي قاموا بها الأشخاص في وضعية إعاقة وسكبوا البنزين وهددوا الموظفين وقطعوا الطريق على دخول الموظفين لكي يقوموا بعملهم، ومع ذلك نحن نتفهم وفي إطار لجنة التشغيل نحاول أن نجد حلول ناجعة خارج منطق الاستثناء وخارج تجاوز القوانين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة الوزيرة وشكرا على المساهمة.

ننتقل إلى السؤال الموجه للسيد وزير العدل والحريات حول المحاكم التجارية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لبسط السؤال، فليفضل مشكورا.

المستشار السيد عبد المجيد الهاشمي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

يلعب القضاء التجاري دورا حاسما لتمنيع الاقتصاد الوطني وتقوية تنافسيته وكذا تحسين وتشجيع الاستثمار، ولا بد من أن تجربة القضاء التجاري منذ 98 ساهمت في تراكم إيجابي لا ينكره أحد، إلا أن الملاحظ هو أن المتقاضين وأصحاب الحقوق يتذمرون من المدة الزمنية التي تستغرقها بعض الملفات لأي سبب من الأسباب، حيث يتحمل الفاعل الاقتصادي عبئا كبيرا، لأن بعض الملفات قد تستغرق سنوات داخل المحاكم التجارية.

السيد الوزير المحترم،

أتم تعلمون أن عامل الزمن حاسم في الدورة الاقتصادية وحاسم أيضا بالنسبة للمقاولات، فهل للوزارة منظور واضح لمستقبل القضاء التجاري، يشمل إجراءات لتجاوز البطء وتقليص مدة البت في ملفات تتعلق باستثمارات وأموال، رواجها قد يساهم في إنتاج الثروة وتوفير الشغل للعاطلين من أبناء هذا الوطن؟
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. السيد الوزير، لكم الكلمة للإجابة على السؤال، تفضلوا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

شكرا السيد الوزير على جوابكم. ولكن نحن في الحقيقة متفائلين، متفائلين لماذا؟ لأنه لاحظنا الحرص على الانخراط في إصلاح منظومة القضاء لدى الجميع، وأثرنا لكم هذا الموضوع لتقييم تجربة المحاكم التجارية والوقوف على إضافاتها الجيدة وتثبيتها ثم وضع اليد على النواقص والثغرات لتجاوزها، إما بمسطرة التشريع وتحديث القوانين أو باتخاذ الإجراءات الإدارية وتنمى أن يشكل هذا الموضوع حيزا هاما في النقاش الدائر الآن في ورش خطة إصلاح العدالة الذي ننتظر منه الكثير.

وبالمناسبة، السيد الوزير، أثير انتباهكم إلى موضوع مرتبط بتفعيل دور القضاء، خاصة وأنا نعيش هذه الأيام تجديد مكاتب الغرف المهنية، فقد التزمتم في برامجكم بمحاربة الفساد الانتخابي وتطهير وتخليق الحياة السياسية، لكن مع الأسف الشديد ما يروج لدى الرأي العام والمتابعين، يجعلنا نطلب منكم فتح تحقيق في الموضوع، خاصة أن من يمارس هذا الفساد الانتخابي أساء معروفة، أساء أدامها القضاء في الفساد الانتخابي. لذا، نلتمس منكم، السيد الوزير المحترم، أن تحرصوا على ما التزمتم به. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير العدل والحريات:

شكرا لكم. بالطبع الموضوع هو موضوع القضاء التجاري، قضاء الأعمال، الآن نحن أمام تعقيب تضمن الإشارة إلى الفساد الانتخابي، لا بأس أن أبدأ بما كنا فيه ثم أعقب على ما تفضل به السيد المستشار. بالنسبة إلينا بالفعل هناك محطة مهمة من محطات الحوار الوطني حول إصلاح العدالة ويتعلق الأمر بندوة ستكون ندوة في غاية الأهمية، يشارك فيها الجميع وخاصة الفاعلين الاقتصاديين ويتعلق الأمر بالندوة المرتبطة بقضاء الأعمال، وأكد هنا أن هناك بالفعل مشاكل متعددة وتصورنا لإصلاحها أقول واضح، لكن نريد أن نشرك الجميع لكي نبلور تصورا متوافقا عليه. أما بالنسبة لما تفضلتم به بالنسبة للفساد الانتخابي، فأنا أقول لكم، أيها السادة المستشارون، الفساد الانتخابي بالفعل أبطاله كائنات انتخابية فاسدة، أنا أتساءل حينما أسمع في كثير من الأحيان كافة الأحزاب تندد بهذا الفساد الانتخابي، والأحزاب والنقابات هي التي تمثل أطراف العملية

الانتخابية، من يا ترى يرتكب هذا الفساد الانتخابي؟

ثم لا تعولوا على الحكومة ولا على وزارة العدل والداخلية والأجهزة الأمنية لنحارب الفساد، حرب الفساد هي حرب لا يمكن أن تتم وتحصل نتائجها إلا إذا انخرط الجميع. صحيح الحكومة سينبغي أن تكون رأس الحربة، ولكن، السادة المستشارون، هاتوا الملفات، هاتوا الملفات التي فيها فساد وسترون كيف سنتعامل بالجدية التي ربما تفوق تصوراتكم وطموحكم، أما أن نشتكى جميعا من الفساد، فأنا أقول من ذا الذي يرتكب هذا الفساد الذي يشتكى منه الجميع؟

واحد السيمة خطيرة عند المغاربة، أصبح اليوم كثير من المغاربة يمارسون الفساد بالنهار ثم يلومون الناس ويلومون الآخرين عليه في المساء، هنا كين إشكال، تعالوا نضع اليد في اليد لنحارب الفساد، وستجدوننا عند حسن ظنكم كما قلت وأسلفت. والسلام.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، وشكرا على المساهمة.

ونزولا عند رغبة السيد وزير السكنى والتعمير في تأجيل السؤال الموجه إليه إلى حين التحاقه بالجلسة، ننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الطاقة والمعادن وموضوعه مشروع سد بني عزيمان بإقليم الدريوش، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الرحمان أشن:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

سؤالنا موجه إلى السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة وهو حول وضعية سد بني عزيمان بإقليم الدريوش.

السيد الوزير،

أمام الغياب شبه التام للبنيات التحتية والإمكانات الاقتصادية بإقليم الدريوش المحدث أخيرا، هذا الغياب لهذه المؤهلات التي بوسعها أن تتمكن من مواجهة الهشاشة الاجتماعية بهذا الإقليم المحدث أخيرا، هذا الغياب هو الذي جعل الحكومة السابقة تستجيب للمتمسكات سكان هذا الإقليم، يعني إقليم الدريوش، ببرمجة بناء سد بني عزيمان على واد كرت الذي يخترق إقليم الدريوش وإقليم الناظور ليصب في البحر المتوسط.

سكان هذين الإقليمين معا يعتبرون هذا السد، السيد الوزير، على درجة كبيرة من الأهمية، لأنه سيقوم بالإضافة إلى حماية بعض المدن في إقليم الدريوش، خاصة مدينة ميضار ومدينة الدريوش من مخاطر الفيضانات وما تخلفه وراءها من ضحايا كل سنة، بالإضافة إلى هذا سيقوم طبعاً بتزويد عدد كبير من الجماعات القروية بالماء الشروب، كما سيغذي الفرشة المائية

تحاول أن تجد التمويل الضروري مستقبلا لهذا السد.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الأستاذ عبد الرحمان أشن لكم الكلمة في إطار
التعقيب.

المستشار السيد عبد الرحمان أشن:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نشكركم طبعاً على المعلومات الإضافية التي أضفتها لنا في الجواب ديالكم
اللي ماكنتش عندنا، ولكن في نفس الوقت وبكل صراحة وباسم السكان
ديال هاذ الإقليمين معاً، الدريوش ولا ديال الناظور، كنا كنتظرو أن
الجواب ديال الحكومة في هذا الموضوع ديال هذا السد يعني غادي تقول أنه
رغم الأزمة اللي كنعيشها البلاد من طبيعة الحال نظراً لأهمية هذا المشروع،
وفي هذا الإقليم المحدث الجديد اللي ما عندو حتى شي إمكانية، وأتما على
علم، السيد الوزير، أكثر منا يعني هذا الإقليم المحدث اللي تقريباً يخلو بحال
اللي جاء في المقدمة ديال السؤال ديالنا أنه فيه غياب شبه تام لجميع
الإمكانات الاقتصادية والبنية التحتية.

وبالتالي، فهذا المشروع بالنسبة للسكان ديال ذاك الإقليم كيعتبروه أنه
هو البنية الأولى في سلسلة بناء الاقتصاد ديال ذاك الإقليم، هو البنية
الأولى اللي يمكن تلعب دور في هاذ البناء هذا واللي غادي يحمي الكرامة
ديال ذوك المواطنين في ذاك الإقليم ويخلصهم من التعاطي لذك الاقتصاد
الطيفي، المريض، الهش، اللي كيقولوا له "اطراباندو" واللي رسم واحد
الصورة قبيحة على ذيك المنطقة كلها.

لذلك، كنا كنتظرو وكيقولوا أن الحكومة ديالنا الجديدة ربما كانت غادي
تلتقط هاذ الواقع المرير ديال ذيك المنطقة بالخصوص وهاذ الأحداث الجديد
لهاذ الإقليم هذا تعطي له أولوية.

يعني كنا كنتظرو أنه الدراسة اللي انتهت ربما مجال اللي جاء في الجواب
ديالكم، الدراسة انتهت، وقتلنا على أن دراسة الجدوى هي اللي في طور
الانجاز الآن، كنا ننظر من الحكومة أنها تلتقط هاذ المعطى ديال هذا
الإقليم المحدث وديال الوضعية الهشة والمعاناة ديال المواطنين في ذاك الإقليم
اللي ما عندهم مجال اللي قلت حتى شي إمكانية اقتصادية اللي غادي يبنو
عليها.

كنا كيقولوا أنه غادي تكون عندها واحد الأولوية وغادي تقدموا واحد
البشري للسكان ديال هذا الإقليم، السيد الوزير، عبر هاذ الجواب ديالكم،
ولكن مع الأسف ما حددتو حتى شي زمن محدد يعني للإنجاز، قلتو أن
المصالح ديالكم في علاقة مع وزارة المالية، مازال ما اهتديتوش لشي...
اعطينا شي سقف زمني، السيد الوزير، الله يجازيكم بخير.

وسيوسع أيضاً من مساحات الزراعات المسقية، بالإضافة طبعاً إلى حماية
التربة من الانجراف.

هذا السد، السيد الوزير، أتم بدون شك على دراية تامة بنتائج أو
بآثاره الإيجابية على حياة سكان هذه المنطقة، خاصة سكان إقليم الدريوش،
بما سيعتبه طبيعته الحال من فرص إحداث وحدات إنتاجية جديدة تقاوم
الفقر والهشاشة بهذا الإقليم الفتي، وذلك عن طريق خلق فرص شغل
جديدة لسكان هذا الإقليم.

أمام هذا، السيد الوزير، سؤالنا هو بخصوص الإجراءات الكفيلة
بتسريع إنجاز هذا السد وإخراجه إلى الوجود وهو السد الذي تتطلع إليه
سكانة الإقليمين معاً بالكثير من الأمل، نتمنى أن يكون جوابكم، السيد
الوزير، يستجيب لطموحات وما ينتظره سكان هذا الإقليم من هذا السد
في حياتهم اليومية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. السيد الوزير، لكم الكلمة للإجابة على السؤال، تفضلوا السيد
الوزير.

السيد فؤاد الدويري، وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على هذا السؤال المهم.

في البداية ابغيت نعطي واحد التوضيح حول المسطرة اللي تنتبئوها في
الحكومة، واللي هي قانونية، بالنسبة للموارد المائية والاستثمارات في ميدان
الماء، وهذا قانوني، كايين واحد التدبير تشاركي في ميدان الماء، لأنه مشاكل
الماء تيهمو أولاً قطاع الماء ولكن كذلك قطاع الفلاحة، قطاع الداخلية
والصحة والسكن والصناعة... إلخ. ولهذا، في القانون عندنا المجلس الأعلى
للماء وكذلك عندنا مخططات مديرية جمهورية مندجة للموارد المائية، ففي كل
حوض من وكالات الأحواض كايين هناك وكالة في كل حوض مائي وفي كل
حوض كايين واحد المخطط اللي تيجدد الاحتياجات وكذلك الاستثمارات
اللازمة واللي تيجدد واحد الأولويات والتخطيط.

ففيما يخص مشروع سد بني عزيما بإقليم الدريوش، أخبركم، السيد
المستشار، أن هذا السد تم اقتراحه في إطار المخطط المديرى للبيئة
المندمجة حوض ملوية، كما أن الدراسات المفصلة المتعلقة به قد تم إنجازها
وأسفرت عن إمكانية إنجاز سد كبير يبلغ علوه 70 متر فوق الأساس وحجم
حقيقته 45 مليون متر مكعب وتوجد دراسات الجدوى الاقتصادية والتأثير
على البيئة في طور الإنجاز.

وهاذ السد اللي التكلفة ديالو تبلغ 800 مليون درهم، سيمكن من
حماية مدينتي الدريوش وميضار وكذا ميناء الناظور المتوسط الغربي من
الفيضانات، وكذلك من سقي حوالي 1000 هكتار.

وان مصالح الوزارة الآن بتنسيق مع مصالح وزارة المالية يعني هي

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار. السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب، تفضلوا.

السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد المستشار.
شكرا السيد الرئيس.

اللي قلت هو أنه احنا بصدد إنهاء الدراسات الاقتصادية وكذلك دراسات التأثير على البيئة، لأن الدراسات محمة ولازمة قبل اتخاذ القرار لأي استثمار مهم كالأستثمار في سد، ولكن خصمكم تعرفوا الأولوية، لأنه في المغرب في المخطط أو في إستراتيجيتنا الهدف ديالنا هو بنيو 3 سدود كبيرة كل سنة، ولكن هاذ الأولوية كيكون واحد المعايير تقنية واقتصادية وكذلك التنمية البشرية، وهاذ المعايير كياخذوا بعين الاعتبار هاذ الإشكالية اللي كاينة في عدة أقاليم وعدة جهات أو مناطق من المملكة، ولكن بالطبع غادي ناخذو بعين الاعتبار التدخل ديالكم وهاذ الدراسة ناخذوها بعين الاعتبار. ولكن راه كاين كما قلت لك- واحد التدبير تشاركي بالنسبة للاستثمارات وبالنسبة لتدبير الموارد المائية لأنه كاين في وكالة الحوض المجلس الإداري ديال وكالة الحوض والمخططات اللي كخططو كيكونوا بعد دراسة وبعد نقاش مع جميع الفاعلين الاقتصاديين والمنتخبين في كل منطقة، ومن بعد تيكون واحد المخطط وطني اللي تياخذ بعين الاعتبار المخططات الجهوية.

إذن في هاذ التدبير التشاركي تيخصمكم تفهموا أنه كاين أولويات وطنية وكذلك جموية وتناخذوها بعين الاعتبار.
شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير على المساهمة.

وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير التجهيز والنقل حول الصيانة الطرقية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الإتحاد الوطني للشغل لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد رماش:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

في البداية نثمن كل الجهود التي تبذلونها في هذا القطاع الحيوي، السيد الوزير، والذي يعد ملتقى كل الوزارات وجل المتدخلين.

من هذا المنطلق، يأتي سؤال مجموعة الإتحاد الوطني للشغل بالمغرب

لنعيد التذكير والتنبيه لمعضلة حوادث السير، خاصة مع فصل الصيف هذا، وما تعرفه من ارتفاع وارتباط جزء من ذلك بوضعية الطرق كبعد موضوعي بعد المعطى الذاتي المرتبط بسلوك السائقين والذي يشكل كما ذكرتم ما يفوق 80%.

السيد الوزير المحترم،

كلنا متفقون في التوصيف والرصد على أن الحوادث ببلادنا مازالت مرتفعة، ويتقاسم المسؤولية السائقين والفاحصين التقنيين والمراقبين ومؤسسات تعليم السياقة ورجال الدرك والشرطة المرورية والوقاية المدنية والصحة العمومية والإعلام والمجتمع المدني.

إن البرنامج الاستعجالي الثالث للسلامة الطرقية لفترة 2011-2013 وإحداث لجنة اليقظة لتتبع مقتضيات مدونة السير، لم يجد بعد بشكل كبير من الحوادث أو بشكل أدق حرب الطرقات.

وبالمناسبة، السيد الوزير المحترم، فإن التوقيع على الاتفاقية بين وزارة الداخلية والتشغيل والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وممثلي الهيئات المهنية والنقابية لوضع تغطية اجتماعية تنتظر التفعيل وهو الشق الاجتماعي الذي طال انتظاره من لدن شغيلة القطاع العاملين غير الأجراء والحاملين لبطاقة السائق المهني حوالي 300 ألف سائق.

إن هذا الشق المرتبط بحوادث السير يعود جزء منه إلى بنية طرقتنا، السيد الوزير. لقد قمتم بالطبع بحذف كثير من النقاط السوداء وتم تهيئ العشرات من الكيلومترات من المسالك الخاصة بالدراجات وأخرى خاصة بالعربات الفلاحية وبناء الآلاف من الجدران الوقائية وغيرها من الإصلاحات، فضلا عن برنامج التقوية وكذلك التكبسية والتوسعة.

رغم ذلك، فإن حالة الشبكة الطرقية المعقدة مازالت متدهورة بـ 12 نقطة ما بين سنة 2000 و2010، السيد الوزير، وهنا نذكر السيد الوزير المحترم بالطرق بالمناطق النائية والجبلية منها والتي من المفروض أن تكون شرايين الاقتصاد الوطني ووسيلة لفك العزلة في العالم القروي، وهنا آثار ذلك السلبية كصعوبة ولوج سيارات الإسعاف وتنقل التلاميذ، فضلا عن تأثيرها على النشاط الاقتصادي.

نعلم، السيد الوزير، أن هذا الإرث الثقيل لن تفك مشاكله بعد بعضا سحرية، بل لابد من مواكبة واستمرار في العمل وإنكم ماضون بحول الله.

لذلك، نسألكم، السيد الوزير المحترم:

- كيف سنخفف من هذه الحوادث؟

- هل هناك برامج ومقترحات جديدة تنضاف لما هو مخطط سلفا في برنامجكم؟

- هل من آليات جديدة لتوعية المواطن؟

- وما هي التدابير المتخذة للرفع من جودة الطرق الوطنية؟

غادي يكون عندنا لقاء مع اللجنة خارج القرارات اللي غادي يمكن لنا ندجو معنا واحد العدد ديال الشركاء باش نفكرو في الصيغة المناسبة للتأثير على السلوك ديال المهنيين.

السادة المنتخبون، مستشارين ومستشارات، الرأي العام، هناك في البلد ديالنا إصرار على الخطأ، احنا سمعنا الآن سؤال على السيد وزير العدل فيما يتعلق بالانتخابات، إصرار على مخالفة القانون في الانتخابات، كما هناك إصرار على الخطأ في مخالفة القانون في مجال التجارة، الغش، وما نسמעه الآن في رمضان، هناك إصرار على الخطأ في مجال التعليم، الغش في مجال ديال التعليم، هناك أيضا الإصرار على الخطأ في المجال ديال السياحة.

وأنا كم مرة قلت لا يكلفنا حزام السلامة الذي سيقبل من حوادث السير بـ 50%، لا يكلف لا ماديا ولا جهدا ومع ذلك يعني المتعلمين وغير المتعلمين ما كنبغيوش نديروه، ما فيا ما نديرو، يعني كيجرحني، مع العلم أن هذا الإحراج فيه سلامة المواطنين وفيه الخير ديال المواطن.

ولذلك، أنا أعتقد المقاربة اللي احنا ماشيين فيها في الحوادث ديال السير، هي فيها 3 ديال الأشياء، تقنية فيما يتعلق بالصيانة، المراقبة سنشدها والآن غادي ندخلو وسائل تكنولوجيا والصفقة سيعلن عنها قريبا، وتربوية توعوية اللي كنعوم بها اللجنة الوطنية والآن عندنا برنامج جديد سنعرضه عليكم قريبا إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. الكلمة لمجموعة الاتحاد الوطني للشغل من أجل التعقيب عن الجواب، تفضلوا.

المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي:

شكرا السيد الوزير على هذه الأجوبة والتي بالطبع احنا بالنسبة لنا لا يمكن إلا أن نتمنئ ولا يمكن إلا أن نتمنئ الجهود التي تبذلها وزاراتكم وحكومتكم بشكل عام من أجل الإصلاح، وكذلك لا يفوتنا هنا أن نذكر، السيد الوزير، بأنه هناك الآن حالة صعبة في المغرب ديال حوادث السير، وهذا السؤال ما هو إلا من ضمن واحد المجموعة ديال الأسئلة التي تحاول أن تدق ناقوس الخطر في مجموعة من المجالات.

ربما الجانب ديال الطرق، كما قلت، السيد الوزير، فعلا أنه عندو واحد الجزء ولكن جزء بسيط، ومتفقين معك لأن كل ما صلحت الطرق، وهذا الشيء فعلا لاحظناه كذلك حتى في الأوطوروت ديال الدار البيضاء الرباط، لاحظنا بأن ما ابقاش قانون ديال السياحة ولى اللي كيدوبل على اليمين وكيدوبل على اليسار. فبالنتالي، هنا الوزارة كنعطبو منها أنها خصها تبذل مجهود في التشوير وفي التنبيه، يعني هاذ الأوطوروت ديال الدار البيضاء خصها واحد المجموعة ديال (Les panneaux) اللي كيدكروا السائقين بالمجال ديال السياحة اللي خصو يكون في هاذ الطريق هاذي اللي ولات ثلاثية.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. السيد وزير التجهيز والنقل، لكم الكلمة للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد عبد العزيز رباح، وزير التجهيز والنقل:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

أشكر المجموعة المحترمة على طرح هذا السؤال وإن كان فيه جوج ديال الملفات، في الحقيقة ماشي سؤال واحد، لأن حسب العرض هو حول حوادث السير، والسؤال الثاني حول الصيانة ديال.. وهاذو جوج ديال الملفات إلى ابغيت تقول ملفات كبيرة وكل واحد كيجتاج لا أقول لسؤال في حد ذاته، ولكن أعتقد يجتاج إلى جلسة خاصة وإلى لجنة خاصة لعرض عليكم البرامج.

ولكن سأحاول أن أدمج في جوابي جوابا على المهمين، المهم ديال حوادث السير والمهم ديال الصيانة وهما مرتبطين، وإن كنت بداء أقولها وباش نكونو صرحاء وأتحمل فيها مسؤوليتي، لا علاقة إلا في قليل للطرق بحوادث السير.

يمكن لي أؤكد لكم، وهذا نداء إلى الرأي العام وإلى السائقين، كلما تحسنت جودة الطرق ازداد مع الأسف الشديد عدم احترام ضوابط السير، والنموذج الذي أمامنا هو الطريق السيار بين الرباط والدار البيضاء، يعني لما كان الطلب أن.. ولى الناس تيتجاوزوا السرعة ولى الطريقة ديال السياحة اشكون تيدوز في الخط الثالث مع الخط الثاني مع الخط الأول، وأنا عندي تجربة في المدينة التي رأسها، يعني لما كانت كثرة الحفر كانوا الناس كيجضيو راسهم اشوية ولكن لما تصايبوا الطرقات، لا ما لين الموطورات، خاصة من الشباب، ولا يعني السيارات، إلى غير ذلك، فالحوادث تزداد.

ولذلك، وبالمناسبة حوادث السير كارثة وطنية، يكفي تقول لكم أن النسبة العالية من الضحايا هم من الشباب والأطفال، بمعنى من المستقبل، بالإضافة إلى الكوارث الاقتصادية والاجتماعية، وطلبنا الآن من اللجنة الوطنية إن شاء الله باش يديروا دراسة اجتماعية حول الآثار الاجتماعية ديال حوادث السير.

ولذلك، هذا موضوع كنعتمد يجتاج إلى مقارنة جماعية قلنا كم من مرة، إلى مقارنة وهذا المقاربة فيها 3 ديال المستويات، والآن احنا اشتغلنا عليه، وكان عندنا الجمعية ديال اللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير، والآن

الآن جميع الوسائل التكنولوجية، الآن أصبح الاستثمار في الأمن هو استثمار في الاقتصاد واستثمار في راحة المواطنين والسلامة ديالهم، وبالتالي قررنا منذ أن تحملنا المسؤولية، ولكن الآن بشكل أكثر إرادية على أن نستثمر في مزيد من الأمن والسلامة على المسافر، وغادي نفرض إجراءات.

الآن نقول لكم القرار اللي اتخذ أنه الحافلات والشاحنات والطاكسيات كلهم سنتخذ قرار غادي يخرج قريبا يكون عندهم منبهات ديال النوم، يعني كما الآن على مستوى السكك الحديدية، كايين بعض الأمور التقنية منبهات ديال النوم، لأن كثير من حوادث السير السبب ديالها أن الناس كيغيو يوصلوا بسرعة، كيديه النعاس فإذا به كيوصل لواحد..

امشينا في الاتجاه ديال المراقبة، سنراقب الشركات ديال النقل في الشركات، سنراقب المراكز ديال الفحص التقني في مراكز الفحص.

هاذي كلها قرارات خرجنا بها في اللجنة الوطنية ديال الوقاية من الحوادث السير، فقط ابغيت نضيف بأنه مع ذلك، هاذ الشيء كامل بالإضافة إلى المراقبة اللي كيقوموا بها الإخوان ديالنا ديال الدرك الملكي وديال الأمن الوطني، بالإضافة لهاذي الشيء ديال الرادارات، لابد من عمل توعوي وتربوي، هاذ الشيء اعلاش أعلننا على طلب عروض على الصعيد الوطني، اخترنا 100 جمعية قدمت لنا، جاتنا تقريبا 93 جمعية قدمت لنا طلب على الصعيد الوطني، عندهم برامج في التوعية مع الشباب ومع الأطفال، اخذناهم كاملين، ما اقصينا حتى شي جمعية باش ما يقولش درنا مثل ما أشارت بعض الصحف، سامحها الله، أن درنا الجمعيات ديال شي طرف معين، كلشي اللي جا ببرنامج غادي نمولوه، خصصنا 10 مليون ديال الدرهم باش نمشيو نشتغلوا على مستوى التوعية والآن غنشتغلوا في المدارس وغنشتغلوا إن شاء الله على مستوى المساجد باش يمكن التوعية تكون شاملة، نتمنى أن ننجح في هذه المهمة للتقليل من حوادث السير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

السؤال الموالي موضوعه الآثار السلبية للمقاع على البيئة، للمستشارين المحترمين السادة: عبد القادر أقوضاض، عبد الحميد السعدواي، عياد الطيبي، عبد الرحيم العلافي، الهاشمي السموني. الكلمة للأستاذ المحترم الأستاذ عبد الحميد السعدواي.

المستشار السيد عبد الحميد السعدواي:

شكرا للسيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير، نظرا للأهمية البالغة اللي الجميع يوليها أهمية وهي البيئة، ارتأينا طرح هذا السؤال بصيغة أخرى تهم الاستغلال العشوائي والمفرط

غادي يمكن، السيد الوزير، كذلك نهبوك كذلك على حظيرة سيارات الأجرة الكبيرة، واحد المجموعة ديال الحوادث كتوقع في السيارات ديال الأجرة الكبيرة، الحظيرة ديال الطاكسيات ديال الميرسيديس 240 اللي كتجري الآن تقريبا مدة 30 سنة وأكثر، واش الوزارة عندها شي تصور أنها تساعد هؤلاء المهنيين من أجل تغيير هاذ الحظيرة هاذي؟

المشكل كذلك ديال حوادث القطارات، مع كامل الأسف احنا في المغرب ما كناش تنسمعو الحوادث ديال القطارات، اليوم ولينا كنسمعو الحوادث ديال القطارات، إلى أي حد قادرين على أننا نحيمو السكك ديالنا ونحيمو (le cablage) ديالنا ديال السكك؟ إلى أي حد أن هاذ الإدارة ديال السكك وأتم اللي كتشرفوا عليها أنها تقوم باللازم في هاذ المجال؟

كذلك الممرات، السيد الوزير، صحيح أن مجموعة ديال الممرات أدت إلى واحد المجموعة ديال المشاكل فيما يتعلق بالسكك الحديدية ومجموعة ديال الحوادث القاتلة، الآن عندنا مجموعة ديال الممرات، السيد الوزير، كيتشكاو منها المواطنين، نعطي نموذج بسيط: مؤخرا كنت في سوق الأربعاء، المواطنين في سوق الأربعاء كيتشكاو من الممر اللي دارت تماك الإدارة ديال السكك الحديدية اللي كيربط ما بين أكبر تجمع سكني اللي هو ديال حي هند مع المركز ديال سوق الأربعاء، بالله عليكم، السيد الوزير، واش ممكن أن المواطنة اللي هازة الفقة ديال الحضرة ولا الناس كبار في السن أنهم غيطلعوا في واحد الدروج ضيقين لمدة تقريبا بحال إلى طالع إلى الطابق الثالث أو الرابع وهو فقط غادي يدوز في (passage)، إذن هاذ الممر كيصو يكون ممر...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير من أجل الرد.

السيد وزير التجهيز والنقل:

السيد المستشار أيضا تحدث عن كثير من الأمور. سيارات الأجرة ما بين المدن، مقترح الوزارة راه احنا كنبحثوه، سنسمح بسيارات أكبر حجما اللي يمكن لها تميز 8 حتى 12 البلايص، احنا الآن في المشاورات غادي تبدا مع وزارة الباطنية باش يمكن لنا نديرو وسائل ديال النقل جديدة باش حتى إلى عوضت لهاذي الناس تعوض لهم بما هو أحسن، ما شي تعوض لهم بما أقل، وهذا تفكير إن شاء الله جماعي مع الشركاء ديالنا.

فيما يتعلق بالنقط السوداء، عجلنا، كايين برنامج على مدى متوسط، حاولنا نديروه على المدى القصير، ولذلك الوزارة ضحينا بالإضافة إلى هاذ الشيء 400 مليون ديال الدرهم ثلاث سنوات باش نحيدو ما أمكن النقط السوداء ومنها هاذ القضية ديال ممرات السكك الحديدية.

وبالمناسبة، السكك الحديدية نطلبو ربي السلامة، ربي دار اللي فيها الخير ديال سرقة بعض الحاجات اللي كتضبط كانت غادي تدي لنا 300 مسافر.

ابغيت نقول بأن هاذي أدوار مشتركة، التنظيم ديال الدولة ديالنا أن كاينة حكومة مركزية وكاينة الجماعات المحلية تعطات لها اختصاصات باش كيوقع نوع من التكامل، واحنا هاذ الشئ طالينو لأن ولو نديرو، إلى ابغينا نجيو نراقبو المغرب كامل كحتاجو الآلاف ديال المراقبين، ولذلك لابد أن نتعاون بيننا وبين الجماعات المحلية.

المقاربة اللي كانت والمقاربة اللي غتكون؟

اللي كانت على أن هناك تجريم على مستوى الإضرار بالبيئة وسرقة المقالع ديال الرمال، منصوص عليها قانونا، وبالتالي الحق لكل مواطن، لكل دوار، لكل جماعة، يتقدم بشكاية عند وكيل الملك إذا رأى بأنه هناك إجرام وإضرار في حق الساكنة صحيا وبيئيا، من حقهم أن يرفعوا أيضا تقارير للوزارة، وغتقول لك جاتنا عدة شكايات وأرسلنا مراسلات لبعض السادة العمال والسادة الولاة واللجان واللي خرجوا، كين اللجان اللي خرجت وأرسلت حتى لجان من الوزارة، مؤخرا كاينة لجنة ذهبت حتى إلى جهة الغرب لكي تراقب وهناك حتى إلى جهة أخرى.

ولذلك، هاذ الموضوع نعطيه عناية كبيرة نقول لكم أشنو هي المقاربة ديال مقالع الرمال، بإيجاز المقاربة الأولى أنه قلتها البارح وقلتها في اللجنة ونعاود نوضحها، المغاربة لهم الحق أن يستثمروا في مقالع الرمال، هاذي الأولى، حلينا هاذ المشكل، الاقتصاد مفتوح أمام جميع المغاربة، اللي ابغي يستثمر في مقالع الرمال، اللي ابغي يشارك مع مول شركة أو اللي ابغي هو يدير شركة راسو سنيسر ونبسط المساطر.

أين سنتشدد؟ وهاذ الشئ منصوص عليه، اخذينا القوانين اللي كانت وغادي نزيدو، سنتشدد في المراقبة المالية وفي المراقبة التقنية وفي المراقبة البيئية، المراقبة المالية واش كياديو للجماعات؟ واش غياديو للدولة؟ المراقبة البيئية هاذ الشئ اللي كتكلموا عليه، السيد المستشار المحترم، والمراقبة التقنية حول (la dégradation) ديال الطرق، هذا هو التصور الكامل اللي إن شاء الله سيرعرض عليكم في شتنبر المقبل تقريبا بعد ما يمر إن شاء الله عن طريق المجلس الحكومي اللي فيه مشروع القانون ودفتر التحملات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. السيد المستشار، تفضل.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

كشكرو السيد الوزير على التوضيحات ديالو وكسجلو كذلك التفاعل ديالنا الإيجابي مع العزم ديال الحكومة على بلورة هاذ الإطار القانوني الجديد اللي كيبيكل هاذ القطاع الحيوي، إلا أن، السيد الوزير، ابغيت نذكركم بالتزام ديالكم في اللجنة خلال مناقشة القانون المالي، التزمتم، السيد الوزير، باش تشجعوا جميع المقاولات اللي عندها صفقات مع الدولة لبناء الطرق، إلا أن هاذ المقاولين كيتلقوا عدة مشاكل من طرف اللجنة التي

للمقالع بصفة عامة، اللي كينعكس سلبا على البيئة وعلى سلامة وصحة المواطنين، لأن الملاحظ، السيد الوزير، أن هناك بروز مجموعة من الاختلالات كتساهم بطريقة أو بأخرى في استغلال المقالع المصرح بها وتنامي ظاهرة المقالع العشوائية، مما نتج عن هذا آثار سلبية على الساكنة وأنتم على علم بما يروج ولا سيما في المناطق التي تغص بالمقالع.

وكذلك التأثير ديالها، وهذا هو الشق المهم، السيد الوزير، وهو التأثير ديال استغلال هاذ المقالع على البنية التحتية للجماعات المحلية، وكذلك تطاير الغبار وتدمير الغطاء النباتي اللي غالبا ما تكون هذه المقالع مجاورة للضيعات الفلاحية، وكذلك يتسبب في أمراض مزمنة كالربو خاصة بالنسبة للأطفال وبالنسبة للأشخاص المسنين.

السيد الوزير،

احنا من موقعنا في الفريق الحركي سبق وأن طرحنا هذا السؤال وتلقينا فعلا أجوبة من طرفكم والتزامات، إلا أن هذا الشق ديال البيئة ابغيناكم توضحو لنا متى سيتم الاعتماد ديال هاذ دفتر التحملات ديال استغلال المقالع ويتاشى مع الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة؟

كذلك، السيد الوزير، ابغينا نعرفو المقاربة الحكومية والإستراتيجية ديالكم في تنظيم معقلن للمقالع وحماية الساكنة والبيئة على حد سواء.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. السيد الوزير لكم الكلمة.

السيد وزير التجهيز والنقل:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أشكر الفريق المحترم والمستشار المحترم على طرح هذا السؤال، لكن نبغي نوضح قبل ما نتكلم على المقاربة، هاذي مسؤولية مشتركة، فيها الوزارة على المستوى المركزي، وفيها اللجن، أتم تعلمون أن هناك لجنة وطنية ديال المقالع، هناك لجن إقليمية اللي كتدير المراقبة والدور ديالها هو المراقبة، ولكن هناك مسؤولية ديال الجماعات المحلية، الجماعات المحلية مسؤولة على البيئة وعلى الصحة وعلى الطرقات.

لنفترض، وأنا ماشي كنتخلو على المسؤولية ديالنا، نفترض أن الوزارة لم تقم بالدور، الحق للجماعة أنها تمشي عند صاحب الشركة وتدير له على (dégradation de la chaussée) وتدير له يخلصها، يمشي مباشرة يخلصها، هاد الشئ كيقوموا به، إلى امشي استغل مقلع وما صاييش والطريق خسرهما تيحي كيعبر له اشحال (il a dégradé la chaussée) ويمشي يخلص عند الحازن، من حق أيضا رئيس الجماعة إذا رأى بأن واحد الشركة، واحد المقلع، أي حد تضر بالسكان والبيئة من حقها تخرج لجنة وتمشي تسد له.

الاجتماعية، وجزء منه غادي يمشي للبنية التحتية والدراسات والمراقبة (les topographes) اللي غادي يخرجوا.

ابغيت فقط باش نختم أن المشاريع المؤقتة أو المقالع المؤقتة هاذي غادي نديرو لها مسطرة تيسيرية، ما تبقاش تدوز في نفس (le circuit). السيد عندو أطوروت أو عندو سكة حديدية ولا عندو طريق كيبقي حتى تجتمع اللجنة، لا هذا غادي تدار له مسطرة لكي تيسر لأن شي كتعطي له وشي كيتعطل له وفي بعض الأماكن شي كيتعطي وشي كيتعطل، ابغينا هاذ الشي ننتهي منه، يجب أن نيسر للجميع باش الورش ما يتعطلش وباش مايكونوش ذيك (Les pénalités) باش الأوراش اللي ملتزمة بها الحكومة تكون في الوقت والزمن ديالها، احنا ماشيين في هاذ الاتجاه إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، شكرا على المساهمة.

وننتقل إلى السؤال الموالي الموجه إلى السيد وزير السياحة وموضوعه تحسين المحيط العام للقطاع السياحي. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال، فليفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد يراغ السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

إن تحسين قطاع السياحة رهين بتحسين المحيط القائم للقطاع الذي أصبح مهترتا جراء غياب سياسة للقرب تهدف إلى تحسين إطار القطاع بشكل عام، والكف عن سياسة الارتجال والترقيع الممنهجة التي لا تعطي إلا النتائج السلبية تلو الأخرى، والتي تبتدئ بإكراهات ومشاكل قطاع النقل الجوي الذي تراكت به المشاكل، إذ أن المسؤولين عليه يعتبرونه شركة خاصة بهم، يرفضون مراقبته للحيلولة دون الحد من تمادي المرفق في حصد المزيد من الإكراهات التي أدت إلى سن سياسة فرق تسد في ما بين مناطق البلاد، وهذا دفع بالإدارة المشرفة إلى عدم الاهتمام بتساؤلات واستفسارات البرلمانين والمهنيين.

ثم هناك سوء البرمجة التي أصبحت عاجزة على مجابهة كل التحديات المطروحة، مما يحول دون تحسين القطاع، كذلك تعدد وارتفاع الرسوم بالقطاع، بات من المشاكل التي ترهق المستثمرين الذين أصبحوا عاجزين على مواصلة البرامج المسطرة لديهم، كذلك عدم تجاوب القطاع البنكي مع ملفات الاستثمار المعروضة عليه، حيث يسجل عجز القطاع البنكي الذي يوقف كل المبادرات الرامية للاستثمار.

أما على مستوى الترويج للمنتوج الوطني، فالحالة تستدعي، السيد الوزير، تحسين مستوى التسويق بتجسيد ودعم المؤسسات المهتمة بذلك معنوياً ومادياً، مع الاهتمام برأس المال البشري الذي يعد العمود الفقري في

تسهر على إعطاء رخص ديال فتح المقالع واللي كنبطبو منكم، السيد الوزير، وهو تسهروا على هاذ المسألة، ويكون تسهيل في المسطرة ديال الحصول لأن هناك مدة زمنية للإنجاز محددة وكتستغرق واحد الوقت طويل جدا للحصول على رخصة المقالع اللي كياثر على المدة الملتزم بها في إنجاز الأشغال.

كذلك، السيد الوزير، اتما على علم بهذا أن الطريق المؤدية واللي طريق اللي معروفة كلها بالمقالع وهي الطريق ديال المناصرة، لولا تدخل الدولة ووزارة التجهيز ذيك الطريق كانت صبحت (impraticable)، ولم يؤدوا أصحاب المقالع ولو سنتيا واحدا.

ولهذا، السيد الوزير، يجب مراجعة كناش دفتر التحملات وخلق رسوم من طرف الجماعات أو إضافة رسوم لمستعملي هذه الطرق اللي بكل صراحة راه لاحظتو أن شفتو البنية التحتية ديال الطريق ديال المناصرة والقارة ديال الطريق كيفاش صبحت.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل:

فقط الوقت لم يسعني أن أتم، أي مقلع يفتح إلا وخصو يكون مقبول بيئيا، كإينة اللجنة الجهوية ديال البيئة، ديال الدراسة على التأثير على البيئة، خص صاحبها يجيب دراسة على أنه ما كاينش تأثير باش كيدوز في اللجنة عاد كيدوز يشتغل، وكاين المراقبة بطبيعة الحال البيئية اللي احنا كتعرفوا بأن الرخص ديال المقالع، السيد المستشار، وأنا كنتجاوب مع المقترحات ديالكم على أن كانت كتعطي ليه 5 سنوات، باستثناء اللي هي.. احنا ما غاديش نمشيو في هاذ الاتجاه، اللي ابغي يستثمر نعطيوه مدة محترمة باش يستثمر، ما يمكنش واحد تقول له استثمر وتقول له 5 سنوات، ومن بعد ينتظر الله أعلم أش غادي تدير معه اللجنة، ما ابغيناش يكون عرضة لأي شيء، ابغينا نعطيوه مدة أطول باش اللي ابغي يستثمر يكون مرتاح مع الاستثمار.

وكما قلت البارحة في الغرفة الأولى، اليوم المستثمر يجب أن يدعم بكل الإمكانيات، ويجب أن يطمئن المستثمرون على أنه باب الاستثمار باب مفتوح، ولذلك السيد رئيس الحكومة دار لجنة فيها عدة وزراء، يرأسها السيد وزير المالية ويرجعون لرئيس الحكومة باش نحلو المشاكل ديال الاستثمارات ونسطو المساطر للمستثمر، لكن نراقب المسائل المالية، الضرائب، البيئة، الأمور الاجتماعية ديال الأداء، هذا أمر بطبيعة الحال في إطار التوازن، هذا هو التوجه ديالنا.

القضية ديال الرسم، ماشيين في هاذ الاتجاه أنه يكون واحد الرسم، بالإضافة للجبايات اللي كتخلص، جزء منه غادي يمشي للصناديق

شهر ماي، ولكن بالنسبة للحجوزات التي موجودة الآن على مستوى أوروبا التي هي الأسواق التقليدية ديالنا كيبان لنا بأن هناك ارتفاع في الحجوزات التي كيعطينا واحد الأمل بالنسبة للمستقبل.

ولكن احنايا ماشي ننتظر هاذ الأمور، نحن في إطار العمل لأنه تقريبا الميزانية ديال المكتب الوطني للسياحة تم كلها استثمارها من أجل التسويق، هذه المسألة الأولى، وكذلك نحن في إطار العمل مع الفاعلين من أجل الحفاظ على جودة المنتج، لأن جودة المنتج أساسية جدا، والجودة هي مستويات متعددة، تتعلق بسلسلة القيم ديال المنتج السياحي ديالنا، سواء الفنادق أو المطاعم والإرشاد وغيرها، ولكن كذلك المحيط السياحي التي تكلمتو عليه، السيد المستشار المحترم، التي هو كيتعلق بنظافة المدن ديالنا، بالطاكرسيات، بوسائل النقل، بالمسائل التي كيتعلق بالمرشدين غير المصنفين، بأصحاب البازارات، بالتشوير الموجود في مدننا، وهاذو كلها نحن في إطار العمل مع الوزارات المعنية، مع الهيئات المعنية من أجل تجاوز هذه المشاكل.

نحن في إطار العمل مع وزارة الداخلية باش يمكن لنا أننا نوجدو حل للمسألة ديال الطاكرسيات، نحن في إطار العمل مع المكتب الوطني للمطارات باش يكون عندنا مقاربة ديال الجودة فيما يخص الاستقبال في المطارات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. الكلمة للفريق الاستقلالي في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام البار:

شكرا السيد الوزير.

السيد الرئيس،

في الحقيقة بدوري سأحاول التعقيب باسم الفريق الاستقلالي لأشكر من جديد السيد الوزير على الجهود المبذولة التي ما فتئت الحكومة برمتها تجتهد في إطار المشاريع وفي إطار تنمية هذا القطاع.

السيد الوزير، راه ما يمكنش أننا نقبلو بالحماس ديالكم وبالنظرة الثابتة ديالكم لهذا الميدان واحنا كنعشوفو أن الحكومة ماشية كتنهج واحد النهج ديال تشجيع الاستثمار، تشجيع القطاع السياحي خصوصا وأن بلادنا تزخر بمآثر تاريخية جذابة، مدن شاطئية وجبلية تغري الناظرين وتجعل المتهافتين خصوصا من أوروبا يقصدون بلدنا، ونحن نبارك الخطوات الجبارة التي تبذلها هذه الحكومة في إطار تشجيع الاستثمار، ولكن ما نسمحوش أننا نسمعوا أننا في عهد هاذ الحماس المنتاهي في الاستثمار واحنايا مشاريع كثيرة واقفة ديال السياحة.

أشنو هو هاذ المشروع؟ هو مشروع تغازوت، مشروع تغازوت التي هي تقريبا غادي نوصول لـ 30 سنة واحنايا كتنأرجحو ما بين الملل والفشل، وأخيرا تم تعويض 25 ألف سرير التي كانت معدة لهاذ المشروع

كل العمليات.

ومجاهة كل هذه التحديات المطروحة مرهون برصد ميزانية هامة ومحترمة للنهوض بالقطاع، علما على أن الميزانية الحالية لا تسمن ولا تعني من جوع أمام الإكراهات والتحديات والمنافسة الشرسة التي تحيط بمنتوجنا الوطني.

وفي الختام، ولاطمئنان جميع المستثمرين والمؤسسات البنكية، نسائلكم السيد الوزير: ما هي السياسة الحكومية اتجاه هذا القطاع الاقتصادي الحيوي لتحسين المحيط العام للقطاع، خصوصا وأنه يواجه تأثير الأزمة العالمية الخائفة؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. السيد وزير السياحة، لكم الكلمة للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد لحسن حداد، وزير السياحة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أتقدم بجزيل الشكر للسيد المستشار لطرحة هذا السؤال، هذا سؤال مهم جدا، وبالنسبة لنا في وزارة السياحة نوليه كثيرا من الاهتمام، سواء فيما يتعلق بقضايا النقل الجوي التي هي أساسية جدا، لا يمكن القيام بأي تسويق ولا يمكن القيام بأي تنمية سياحية بدون ما يكون عندنا طيران، نعرف أنه كايته مشاكل تقع الآن في الطيران، نحن في إطار العمل مع وزارة النقل من أجل تعويض ما تم فقده بالنسبة لبعض شركات الطيران ونحن متيقنين بأننا غادي نوصول للهدف في هاذ الإطار هذا.

بالنسبة لتشجيع الاستثمار، رغم الظروف التي كايته، هناك مستثمرون يطرقون أبوابنا وهم موجودين الآن وهم يوميا كيجيو، احنا في إطار العمل الحكومي، كان لقاء البارحة وتكلمنا على إشكالية الاستثمار وكيفية دعم الاستثمار والاستثمار السياحي أساسي جدا ومن أولويات الحكومة.

وفي هذا الإطار كذلك وفي إطار التسويق على المستوى الدولي هناك التزام من الحكومة على أنه هاذ السنة غادي يكون دعم أكثر بالنسبة لميزانية التسويق حتى يكون هناك ترويج أكثر في أسواق واعدة في أوروبا الشرقية، في روسيا، في دول البريك (BRIC)، كذلك في الدول الاسكندنافية، والحفاظ كذلك على ما هو عندنا بالنسبة للأسواق التقليدية.

إذن هناك اهتمام أساسي بالنسبة للحكومة، إلى قارنا ما يجري الآن في المغرب مع دول أخرى، رغم بعض المشاكل التي نعرفها، فإنه ليس هناك هبوط كبير جدا في الهجيء وكذلك في ليالي المبيت، مثلا بالنسبة لشهر يونيو هناك ارتفاع كبير جدا، حيث أن ليالي المبيت وصلت إلى 13% من الارتفاع، وكذلك عدد السياح الوافدين تقريبا 11% وكان هذا بدأ في

الوزارة، هذا مشروع سياحي 100% وهو فيه المسائل الفندقية أساسية جدا ولكن راه المستثمرين أساسيا جدا أننا نتعاملو في هذا الإطار، لأنه في إطار أنه الفنادق ولكن كذلك الإقامات العقارية ذات الهدف السياحي ضرورية جدا باش يمكن يكونوا توازنات مالية باش يمكن لنا أنه نجلبو مستثمرين، ولكن اللي يمكن أن أؤكد عليه أنه تغازوت أساسية، تغازوت سيدا العمل فيها في هاذ شهر شتنبر إن شاء الله، وكذلك أنها تكون وجهة سياحية مهمة ولا يمكن أن تنفصل عن هدفها السياحي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، وشكرا على المساهمة.

ننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير السكنى والتعمير، وموضوعه برنامج مدن بدون صفائح. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد احسانيني:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

يتعلق موضوع هذا السؤال بالجهود الذي تبذله الدولة لمحاربة مدن الصفائح، حيث أن هناك مجهودات كبيرة وإمكانيات مالية ضخمة خصصت لبرنامج "مدن بدون صفائح"، لكن الملاحظ هو أن هذا البرنامج يركز على المدن والمجالات الحضرية الكبرى ويمش المدن المتوسطة والصغرى والتي يعيش أكثر من نصف سكانها في القصدير وفي أحياء هامشية لا تتوفر على أدنى حد لشروط العيش الكريم للسكان، وللمثال على ذلك مدينة سدي يحيى الغرب التي يعيش ثلث سكانها في القصدير.

السؤال: هل للوزارة تصور يهدف إلى استفادة المدن الصغيرة والمتوسطة من برنامج مدن بدون صفائح؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد محمد نبيل بنعبد الله، وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة:

شكرا لكم السيد الرئيس.

شكرا لكم السيد المستشار.

أعتقد أن الجميع يعلم المجهودات التي بذلت على مستوى برنامج "مدن بدون صفائح"، مما لا يعني أن الجميع استفاد كما يجب من ذلك، وسيدي يحيى الغرب منطقة يهيمها هذا الأمر في 5 أنوية، النواة الأولى هو دراعو ثم السكة ثم الخيرية ثم الشانطي ثم جنان المحمدات، وعدد الأسر اللي معنية

ديال الأسرة إلى 5000.

هاذ المشروع السياحي الضخم تحول إلى تضارب عقاري لأن سهل الريح وكتعرف المضاربات العقارية، السيد الوزير، اللي ما يمكنشاي اتما تسمحوا بها نظرا للذكاء ديالكم والفتنة ديالكم والغيرة الوطنية ديالكم، ما يمكنش نوقفو مشروع كبير في حجم مشروع تغازوت نحولوه إلى دور سكنية أو قطاع ديال التضارب العقاري، هذا ما يمكنش نسجلوه على هاذ الحكومة اللي الشعار ديالها هي التنمية، هي الاستثمار، وكنظن أن هذا النداء غادي يكون نداء تاقب في هاذ اليوم المبارك الرمضاني باش تعملوا على الحد من هذا التضارب.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم. السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير السياحة:

شكرا للمستشار المحترم على السؤال ديالو فيما يخص تغازوت، تغازوت أساسية ومهمة بالنسبة للوجهة ديال الجنوب، بالنسبة لوجهة أكادير لأنه غادي تدعم الطاقة الإيوائية فيما يخص الوجهة البحرية.

ولكن بالنسبة لنا الآن تم إعادة (le tour de table) بالنسبة لتغازوت والآن نحن في إطار العمل، ابدنا العمل، يعني حتى الكولف راه ابدى العمل في (le terrassement) كمين فيه، والآن أنه سيدا العمل في الفنادق في شهر شتنبر، ولكن هاذي وجهة اللي هي غادي تبقى سياحية، هاذي محطة اللي غادي تكون سياحية 100% وحتى ما هو سكني هو سكني للاستعمال السياحي وغادي يكون يعني قليل بالنسبة بعلاقته بما هو فندقية، هاذي المسألة الأولى.

المسألة الثانية وهو أنه التوجه ديال بلادنا هو توجه ديال السياحة المستديمة، إلى ابغينا السياحة المستديمة ما يمكنش يكون عندنا بنايات كبيرة جدا وإسمنتية مواجحة للبحر كما عملت الدول الأخرى، خصنا تكون عندنا يعني مناسبة للطبيعة، محافظة على الموارد الطبيعية، عندها وقع على الساكنة، هذا ما نسميه بالسياحة المستديمة. لهذا، تم إعادة النظر في كيفية البناء اللي غادي يكون في الواجحة البحرية:

أولا، تم إبعاد يعني البناء على البحر؛

ثانيا، أنه تم خفض من عدد البنائات، غادي تكون منطقة خضراء بدرجة بامتياز، غادي تكون مستدامة بامتياز، إعادة استعمال المياه العادمة وغادي تكون له وقع غير سلمي على المحيط لأنه بالنسبة لنا في المغرب أساسيا جدا أنه تكون عندنا السياحة المستديمة.

إذن راه ماشي تم أخذ هاذك المشروع وصار عنده أهداف عقارية، هذا سوف لن نسمح به في هذه الحكومة، وسوف لن نسمح به هذه

العشوائى والأحياء الهامشية ومدن الصفيح، مثل دوار الشانطي، دوار السكة، دوار الشنانفة ودوار كانطا، هاذي دواوير توجد داخل المجال الحضري لسيدي يحيى الغرب، وهذه الظواهر مرشحة للتزايد مما يهدد مستقبل سيدي يحيى، ونحن كمنتخبين وكرئيس الجماعة الحضرية لسيدي يحيى وبتعاون مع عامل سيدي سليمان الذي نشكره بالمناسبة على الجهودات بمدينة سيدي يحيى وتعاونه مع المجلس البلدي، عبأنا رصيذا عقاريا بمبلغ 70 هكتار مع شركة العمران وإنجاز مشروع ترحيل دواوير مهمة كدوار السكة ودوار كانطا والمنطقة الفضية المتواجدة بدوار الشانطي. لكن المشروع الآن يحتاج إلى مساهمات ودعم الحكومة بشراكات مع الجماعات، ولتمس من سيادتكم الانتباه إلى مدينة سيدي يحيى المؤهلة ليكون لها مستقبل كبير وزاهر. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. السيد الوزير، لكم الكلمة.

السيد وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة:

بسرعة فقط لأؤكد مجددا بأنه كما قلتم هناك جهودات تبذل الآن ومجهودات إضافية وأذكر منها هاذ الشيء الذي ذكرتم ولكن نذكر كذلك التعبئة ديال 50 هكتار بالمشاركة مع الجماعة السلالية باش نحاولو نتغلبو كذلك على عملية إعادة الإيواء.

لكن كما قلت لكم أن ما نتمناه هو أنه حقيقة بالنسبة للمنطقة التي من المفروض أنها تعرف واحد التطور هائل وواحد التنمية هائلة، خاصة بالنسبة للمشاريع الصناعية التي قريبة منها الآن، فنحن فكرنا بأنه هذا نموذج الذي يمكن يجعل أنه يدمج سيدي يحيى بإمكاننا أن نتصور أشياء جميلة إن شاء الله، ولكن نتناقش فيها فيما بعد.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

سننتقل إلى السؤالين الأخيرين المتعلقين بالسيد وزير التشغيل، والأول حول التعويض عن الجولان الممنوح لفائدة حمّاز تفتيش الشغل، وسينوب عنه السيد وزير السكنى والتعمير في الإجابة. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الفيدرالي لتقديم السؤال فيما يتعلق بالسؤال الموجه إلى السيد وزير التشغيل.

المستشار السيد العربي حبشي:

شكرا السيد الرئيس.

الملاحظة الأولى أين هو السيد وزير التشغيل؟ لذلك حضور وزير التشغيل كان خص يكون باش نتذكره معه ونسمع له واللي هو رافض الحوار الاجتماعي ورافض يحيى حتى إلى البرلمان.

الآن بعملية إعادة الهيكلة هي 5306 ومن بعدما حيتنا هاذ العدد الي ربما محتاج إلى تحيين آخر وصلنا إلى 5574 أسرة، وعدد الأسر المستفيدة الآن في البرامج الي هي قائمة هو 3983.

التدخل في مدينة سيدي يحيى الغرب يتم على مستويين، المستوى الأول هو برنامج إعادة الهيكلة ويهم دواوير الشانطي، ديال الجنان والمحيدات، والأمر يتعلق بما يقارب 2023 محلا صفيحيا، تم إنجاز أشغال الطرق والتطهير بهاذ الدواوير، وكذلك تمت تغطية الحي بشبكتي الماء الشروب والكهرباء وانطلاق أشغال البناء داخل الحي بعد المصادقة على دفتر التحملات.

لكن لابد من الإشارة كذلك إلى بعض الإكراهات من قبيل الوضع المادي للأسر الي ما يقدروش على الأداء، جل المستفيدين كيتوجدوا في هاذ الحالة، ما يقدروش يبنو كذلك، غالبية السكان قاموا بربط محلاتهم الصفيحية بالماء والكهرباء، مع ذلك في الوضع الي فيهم الآن، ثم المساحات الصغيرة للبقع كذلك كتجعل أنه من الصعب أنها تبنى، وكما قلت لكم في البداية تزايد العدد ديال الأسر باستمرار.

بالنسبة للمساكن الصفيحية المتواجدة في المنطقة الي ممددة بالفيضانات أي بجوار واد تيفلت، فسيتم كذلك تنقيب القاطنين ديالها إلى تجرئة الوحدة 4 المخصصة لإعادة الإيواء.

الي أبغيت أؤكد لكم قبل ما نختم في هاذ الأمر وهو أنه سيدي يحيى الغرب بالنسبة لنا نموذج، ولذلك نفكر الآن في أشياء تتجاوز بكثير هاذ الشيء الي أعلنت لكم عليه، لأنه نطمح إلى أن ندرج سيدي يحيى الغرب في مشروع من المشاريع النموذجية التي سأنظر بعض الشيء للإعلان عنها فيما يتعلق بسياسة المدينة.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. السيد المستشار، لكم الكلمة في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد احسايني:

... إلا أن المدن المتوسطة والصغيرة هي مستقبل المدينة المغربية، لأنها تتوفر على إمكانيات كبيرة للتوسع وامتصاص الضغط على المدن الكبيرة التي استعصت مشاكلها وأصبحت تعاني انحسارا عقاريا وتضخما حضريا.

إن المدن المتوسطة لازالت حتى الآن تتوفر على مؤهلات تجعلها قابلة للتطور والنمو ومجال ملائم لتطبيق تصورات سياسة المدينة النظيفة والبيئة المنظمة، لكن بشرط أن تنتبه الحكومة إلى هذه المدن بالحد من ظاهرة انتشار السكن العشوائى، فمدينة مثل سيدي يحيى الغرب لا تبعد على القنيطرة بأكثر من 26 كلم، وتجاور مشروع منطقة صناعية حرة كبيرة ومحاطة بأنشطة فلاحية مكثفة، وهي تعاني اليوم من ظاهرة السكن

ضمان السلم الاجتماعي وتعزيز جاذبية القطاع الخاص في التشغيل من خلال السهر على تطبيق تشريع الشغل، والحفاظ على صحة وسلامة الأجراء، وإعمال مبادئ العمل اللائق.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. السيد الوزير، لكم الكلمة للإجابة على السؤال.

السيد وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة (نيابة عن السيد وزير التشغيل والتكوين المهني):

شكرا لكم السيد المستشار المحترم.

أنوب في الجواب على هذا السؤال على السيد وزير التشغيل الموجود في استقبال وفد ليبي هام وهناك التزامات حكومية مرتبطة بذلك، أعتقد أنها لا تقل أهمية عما نحن بصدده.

جهاز التفتيش يحظى بأهمية بالغة بالنسبة لوزارة التشغيل والتكوين المهني، جهاز التفتيش هو أداة فعالة للوزارة في مراقبة تطبيق تشريع الشغل وضبط العلاقات بين المشغلين والأجراء واحترام الحقوق والواجبات من قبل جميع الأطراف.

في هذا الإطار، تعلمون أنه بعد ظهور مشكل التعويضات على الجولان بالنسبة للمفتشين الذي لم يكن يتجاوز 500 درهم، تم إصدار نظام أساسي خاص بهيئة تفتيش الشغل وبعد واحد السلسلة من الاجتماعات مع الشركاء الاجتماعيين بالقطاع تم الاتفاق على وضع صيغة متوافق بشأنها والتي بموجبها تم تحديد المبلغ بصفة تصاعدية حسب الدرجات، من درجة مفتش مساعد للشغل ومن الدرجة الرابعة سلم 8 إلى درجة مفتش الشغل من الدرجة الأولى خارج السلم، وتم في هاذ الإطار مضاعفة التعويضات عن الجولان الممنوحة لفائدة هاذ الإطار ما بين 3 و5 مرات أي من 500 درهم إلى ما بين 1500 درهم و2500 درهم صافية شهريا دون خضوعها للاقتطاع الضريبي.

أما فيما يخص تمديد مقتضيات المرسوم المتعلق بجهاز تفتيش الشغل إلى هيئات المهندسين والأطباء المكلفين بتفتيش الشغل في مجال الصحة والسلامة المهنية، فقد أعدت الوزارة خلال سنة 2009 مشروع مرسومين يتعلقان بمنح تعويضات جزافية للمهندسين المكلفين بتفتيش الشغل في مجال الصحة والسلامة المهنية، وكيترأوح هاذ النظام هذا ما بين 2000 و2500 درهم شهريا والأطباء المكلفين بتفتيش الشغل كيتأرواح التعويض ديالهم بين 3000 و4000 درهم شهريا، علما أن هاتين الفئتين من الموظفين يتكلفون بنفس المهام الموكولة لمفتشي الشغل كل حسب الاختصاص ديالو.

وتأكدنا للأهمية ديال هاذ الشيء اللي احنا بصدده، تولى الحكومة لجهاز

السيد رئيس الجلسة:

إذا سمحتم، الإجابة على سؤالكم الأول أن القانون الداخلي والدستور يسمح للسادة الوزراء بأن ينوبوا عن بعضهم البعض.. لكم الكلمة السيد المستشار المحترم.. السيد وزير العلاقات مع البرلمان، تفضلوا.

السيد الحبيب الشوباني، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

شكرا السيد الرئيس.

هو فعلا الحكومة لا يمكن لها أن تستغرب لمثل هذا السؤال باعتبار أنكم دائما السادة البرلمانيين المحترمين تحرصون وتحتون على تفعيل التضامن الحكومي لعدم تأجيل الأسئلة، فنعرفون اليوم كاي واحد الوفد ليبي كبير يزور المغرب وهناك ترتيبات في ظروف استعجالية، فيمكن أن التزامن يقتضي هذا النوع من التفويض ومن التضامن الحكومي، وبالتالي فنحن نتحفظ على هذا النوع من التساؤلات.
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. أضيف إلى أنه سبق لنا أن أخبرنا المجلس بأنه السيد وزير التشغيل سيكون غائبا وسيتولى الإجابة نيابة عنه السيد وزير السكنى والتعمير.

إذن أعطي لكم الكلمة السيد المستشار لشرح سؤالكم المتعلق بالتعويض عن الجولان الممنوح لفائدة جهاز تفتيش الشغل.

المستشار السيد العربي الحبشي:

شكرا. منذ إحداث هيئة تفتيش الشغل ببلادنا، تم إقرار تعويض يسمى التعويض عن القيام بجولات التفتيش، وكان مبلغ هذا التعويض يمنح بالمساواة بين جميع الأعوان بغض النظر عن مستويات درجاتهم، إلا أنه في إطار اتفاق 30 أبريل 2003 تم الالتزام بتحسين أوضاع هذه الهيئة، وتجسيدها لذلك، صدر مرسوم بتاريخ 9 يوليوز 2008 الذي راجع مبلغ هذا التعويض، إلا أنه مع الأسف خلق فوارقا في الدرجات بدون مبرر موضوعي. كما أنه استثنى فئات أخرى من الأعوان المكلفين بتفتيش الشغل للأطباء مفتشي الشغل، ومهندسي السلامة المهنية.

وتجدر الإشارة أن هذا التمييز قد أدى بلجنة تطبيق اتفاقية الشغل الدولية التابعة لمنظمة العمل الدولية خلال الدورة 100 لمؤتمر العمل الدولي إلى مساواة بلادنا من خلال توجيه ملاحظات بشأن تطبيق أحكام الاتفاقية الدولية للشغل رقم 81 المصادق عليها من طرف المغرب.

لنا، نساتكم، السيد الوزير: ما هي الإجراءات التي يتوجب اتخاذها من جهة لتوحيد مبلغ التعويض الممنوح ومن جهة أخرى لتمديد الاستفادة منه إلى الأطباء مفتشي الشغل ومهندسي السلامة المهنية؟ خاصة وأن عددهم ضئيل جدا حتى يستطيع هذا الجهاز بكل مكوناته المساهمة في

السيد وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة (نيابة عن السيد وزير التشغيل والتكوين المهني):

بسرعة فقط أنه من حسن الصدف أنه كان لي في الموضوع نقاش مع السيد الوزير المكلف بالقطاع، يمكن لي نقول لكم بأنه من الاهتمامات الأساسية المطروحة الآن في جدول أعمال هذه الوزارة هو أن تعيد النظر في الأوضاع الاعتبارية، في الأوضاع التفاوضية، في الأوضاع المتعلقة بالمراقبة لمفتشي الشغل، بالطبع وبالتالي في الأوضاع المادية لهم، لأن الجهاز ديال مفتشي الشغل بكافة الأصناف ديالو هو حماز أساس في بلورة العلاقة الجديدة التي نريدها بين أرباب المعامل والمشغلين وبين المشغلين، وهذه عملية التي لا يمكن أن تتم إلا استنادا كذلك على الأخذ بآرائكم وبآراء الفاعلين في هذا المجال، وتأكدوا بأنه الوزارة اليوم ميالة أكثر من ذي قبل ربما إلى إعادة النظر في الأوضاع الحالية وإلى السير قدما معكم في اتجاه صياغة نظام جديد لجهاز التفتيش.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

السؤال الأخير موضوعه مراجعة السياسات العمومية في مجال التشغيل. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التحالف الاشتراكي، فليفضل مشكورا.

المستشار السيد محمد عداوب:

شكرا للسيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين المحترمين،

سبق للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن اعتبر أن السياسات العمومية في مجال التشغيل مشتتة ومجزأة وتعالني من نقص في التنسيق بين مختلف الجهات المعنية، وهذا ما أكدته مؤخرا خلاصات تقرير البنك الدولي حسب إشكالية تشغيل الشباب ببلادنا.

وهذا الضعف في التنسيق لديه ثمن تؤديه الدولة والقوى المنتجة وينعكس على أداء الحكومة، وستساءل عنه في أدائها بحكم أنه صلب المطالب الاجتماعية التي رفعتها الحركات الاحتجاجية قبل تبني دستور فاتح يوليوز 2011. وهذا الضعف يمثّل في:

- عدم فعالية البرامج المعتمدة، فإداء وكالة (ANAPEC) على سبيل المثال يبدو غير ممتنع وبالخصوص في ضبط التخصصات، سواء في المجالات الفلاحية والصناعية والتجارية، فما بالك كذلك في الصناعة التقليدية التي يمكنها أن تمتص أكثر عدد ممكن من اليد العاملة المؤهلة؛

- عدم اعتماد دراسات للرصد والتتبع وتقييم مختلف البرامج؛

تفتيش الشغل أهمية بالغة وتقرر في هذا الإطار عقد لقاء تواصلي مع هاذ المفتشين وهاذ الجهاز.

وفي هذا الإطار، قامت الوزارة بمراسلة مندوبيات الوزارة في الموضوع لتلقي الاقتراحات ديال الجميع والآراء ديالهم من أجل مقارنة اللي إن شاء الله تأخذ أكثر بعين الاعتبار مطالبهم على هذا المستوى.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة للفريق الفيدرالي.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا للسيد الرئيس.

صحيح ما قلتموه، السيد الوزير، بأن من حق السيد الوزير أن يعيب لمهام أخرى، ولكن نعتقد أن ما هو دستوري أكثر أهمية مما هو أقل مرتبة منه من الناحية الدستورية ومن الناحية القانونية، لكن احنا اليوم طرحنا هاذ السؤال ليس فقط سؤال تقني مباشر، تقني مباشر عن ما يتلقاه مفتش الشغل ولكن نقول هل هناك مقارنة جديدة لإعطاء هيئة تفتيش الشغل واحد الوضعية اعتبارية أساسية لتقوم بالمهام المناطة بها؟

نحن نعرف خاصة في بعض المؤسسات وشركات القطاع الخاص أنها تتمتع من الدخول. كذلك نعتبر بأنه توفير إمكانيات أساسية من التنقل وإمكانيات الاستقلال الذاتي لمفتش الشغل أو لمهندس السلامة المهنية أو لطبيب مفتش الشغل، أنه تمنحه القدرة على القيام بمهامه أكثر، لذلك ملي نطرح هاذ السؤال نريد أن نتحدث عن مقارنة جديدة لمقاربة هاذ المجال اللي هو مجال حيوي.

أنا أقول عندما يجمع مفتش الشغل، ليس المادي هو الأساس، ولكن حتى المعنوي، مفتشي الشغل ينعون أحيانا وفي كثير من المقاولات من الدخول إلى المقاول، للأسف هذا هو الإشكال الحقيقي اللي مطروح رغم أنه احنا ما طرحناش هاذ الموضوع في السؤال ولكنه في المقاربة العامة يجب أن نتحدث أيضا حتى.. ولكن عندما نقول احنا نتذكرو على التعويض، التعويض هو إذن جانب محفز وجانب أساسي ليقوم مفتش الشغل بدوره.

لذلك، فنعتقد بأنه المرحلة اللي كيعيشها المغرب اليوم، خاصة حول المؤشرات الاقتصادية اللي كنتذكرو عليها وفي إطار الحفاظ على مناصب الشغل وفي إطار الحفاظ على الشغل، لابد من إعطاء أهمية كبرى لهاذ المهمة لأن هي أساسية وجوهرية لتساهم بدورها في أن المقاولات المغربية اليوم مدعوة إلى المحافظة على مناصب الشغل في أفق مواجهة ما تعيشه بلادنا من إشكالات في هذا المجال.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار التعقيب.

تحسين شروط الوساطة، بحيث أنه تعلمون أن (ANAPEC) هي تشتغل الآن أساسا بالنسبة لحاملي الشهادات، ومن ضمن مشاريع الوزارة هو توسيع فضاء ديال الاستغلال ديالها إلى كافة أصناف طالبي الشغل من أجل أن تقوم بهذا الدور.

كذلك هناك عدد من التدابير الإرادية والتحفيزية اللي يمكن لها أنها تعطي وتيرة أقوى للتشغيل في بلادنا، وهذه الإجراءات تدخل ضمن أربع محاور إستراتيجية:

أولا، التأهيل بواسطة التعليم والتكوين، كما تكلمتم على ذلك، من خلال الرفع من جودة التأهيل والتكوين باش يكونوا مطابقين لحاجيات سوق الشغل؛

ثانيا، إرساء الإستراتيجية الجديدة فيما يخص التكوين المهني، وتكلمتم على ذلك، وهذا الأمر يحتاج إلى أن نعيد النظر فيه؛

ثالثا، تهمين التكوين بالتدرج والتمرس المهني باعتبارهما مكون أساس للشخصية ومصدر اعتراف مما يسهل الاندماج في الحياة المهنية، وهذا الشيء بدأ، لاحظتم بالنسبة لبعض الممارسين بعد سنوات من الممارسة في قطاعات أو في معامل، عندما تعطى لهم شهادة اعتبارية اللي ربما كتفوق المكائنة ديال شهادة التكوين، فعمليا هاذ الشيء يدل على أنه المكائنة الاعتبارية ديال هؤلاء ترتفع كثيرا، وحتى مكائنتهم في السوق ترتفع كثيرا؛

رابعا، خلق جسور بين التعليم والتكوين، وفي هذا الإطار ستبسط الإجراءات العملية أكثر في الأسابيع القليلة المقبلة.

المحور الثاني هو تقوية نظام الوساطة في التشغيل من خلال التعريف أكثر بالوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، وتوسيع الاختصاصات ديالها كما قلت لكم.

ثالثا، مواصلة الحكومة تنفيذ البرامج الإرادية لإنعاش التشغيل مع وضع السبل الكفيلة بتطويرها وتحسين أدائها من خلال:

1- برنامج "تأهيل" اللي سيتم برسم سنة 2012 تحسين القابلية ديال تشغيل 20 ألف باحث عن الشغل؛

2- برنامج "إدماج" اللي سيتم إدماج من خلاله حوالي 275 ألف باحث عن شغل خلال الفترة ما بين 2012 و2016؛

3- برنامج "مقاولتي" اللي غادي نواكبو به حوالي 4000 من الشباب حاملي المشاريع سنويا؛

4- اعتماد برامج جديدة كبرنامج "مبادرة" و"تأطير" و"استيعاب"؛

رابعا وأخيرا، المحور الاستراتيجي الرابع، هو وضع آليات فعالة للرصد في مجال التشغيل، تعرفون بأنه من الضروري أن تكون هناك آليات للتتبع، للتقييم، للرصد ولتقويم كل ما يتم القيام به.

بالطبع أخيرا، يتعين القول بأن هذه السياسة الإرادية أساسية، لكنها مرتبطة بالسياسة العامة ديال البلاد، بالسياسة اللي قادرة أنها تخلق شروط ديال النمو، نمو مرتفع، ومن خلال النمو المرتفع وتقوية النسيج

- نقص وضعف في الموارد البشرية المؤهلة لضمان تعميم التأهيل وجودته. ومن الأرقام التي يمكن أن نساكنكم بشأنها أن حوالي 38% من الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و25 سنة عاطلون عن العمل، وأن ما يناهز 80% من الشباب العاطلين عن العمل يقل مستواهم التعليمي عن المستوى الثانوي أو لم يلجوا المدرسة قط، وبعبارة أخرى فإن الغالبية العظمى من الشباب يلجون سوق العمل دون تكوين ملائم، ومن الملاحظ أن الجهد المبذول لتشغيل الشباب يستهدف أساسا خريجي الجامعات الذين لا يمثلون إلا نسبة 5% من الشباب العاطل.

كما يلاحظ أن ما استفاد منه الاقتصاد الوطني من النمو المنظم والمستمر على مدى العقد الأخير لم يمس فئة الشباب بالقدر الكافي، وهذا ما يسمح بالقول بأن هناك تهميشا للشباب استمر سنين طويلة، مما جعل ثلث سكان المغرب مقصيين من سوق الشغل ومن دورة الإنتاج الوطني باستفحال ظاهرة البطالة.

وفي دراسة في سنة 2010 سجل أن حوالي 90% من الشبابات و40% من الشباب الذين يتابعون تدريبا مهنيا معرضون للعطالة، يعتبر هذا من مقدمة أسباب التوترات وانعدام الطمأنينة الذي يسود المجتمع وتجلى في مظاهر العنف والجنوح وتهديد الأمن العمومي والاقتصادي والاجتماعي.

إن قبلة الشباب العاطل هي قبلة موقوتة ويتطلب الأمر اتخاذ التدابير المستعجلة، ونسائلكم، السيد الوزير، عما ستقوم به الحكومة من تدابير لمعالجة الوضع وفتح في إطار إعادة النظر في مجال التكوين المهني، يجب مناظرة وطنية كميبتها التي كانت في 98، مناظرة وطنية للتشغيل لأنه مشكل، نحن في الصناعة التقليدية كين عطالة وما عندناش اليد العاملة المؤهلة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. السيد الوزير، لكم الكلمة للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة (نيابة عن السيد وزير

التشغيل والتكوين المهني):

شكرا لكم السيد المستشار.

بالطبع تعلمون أن الحكومة تولي قضية التشغيل بصفة عامة وتشغيل الشباب حاملي الشهادات على الخصوص عناية خاصة من أجل التخفيف من حدة البطالة اللي كنتكموا عليها واللي هي واقع مؤلم فعلا في مجتمعنا اليوم، سواء تعلق الأمر بالأوساط العامة، بالفئات المختلفة ديال المواطنين، أو تعلق الأمر بمجال الشهادات بشكل خاص اللي كتوجه لهم كذلك عدد من الإجراءات.

وهكذا، نعتقد أنه من ضمن الأمور اللي تكلمتو عليها، هناك بداية

في الجامعات، فين غادي يميشو؟ ناهيك على الناس اللي ما وصلوش للباكوريا، إذن ندور في وضع يستوجب التدخل السريع لإتيان بنادج وأفكار جديدة.

لما أقول هذا مثلا أحيلكم على تجربة أمريكا اللاتينية فيما يتعلق ببرنامج "جونيف"، التي استطاعت عن طريق التحكم في التعليم وتوسيع هامش أو قاعدة أقل يعني كل (Bac+2) ما عندهم أكثر من +2 في مجال التكوين والتدريب والتكوين، كذلك ما قبل الباكلوريا العمل على الإدماج في تكوين مهارات والدفع بها... إلخ.

هذا كله يجعل على أن قضية التشغيل هي مركزية، هي التي الآن تقاس عليها مدى تنفيذ أهداف الأولوية التي نحن بصدددها، بدون هذا لن نتقدم على الإطلاق، حققنا في الكهرباء والماء والطرق... إلخ، هذا لا يساوي شيئاً أمام غياب سياسة التشغيل باعتبارها هي المستقبل، هي أداة للتحكم والاستقرار.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب إن أردتم. إذن شكرا للجميع على المساهمة.
أعلن عن انتهاء جلسة الأسئلة الشفهية.

الاقتصادي المغربي بإمكاننا كذلك أننا نقلصو أكثر ما يمكن من آفة البطالة.
شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

هل لكم تعقيب؟ تفضلوا.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارين المحترمين،

كما ستلاحظون، السيد الوزير، أن عنوان هذا السؤال هو مراجعة السياسات العمومية في مجال التشغيل، لماذا؟ لأننا لاحظنا أن هناك عدة برامج تمت تجربتها، مقالتي، عقود الإدماج، سياسة الوسائط... إلخ، العبرة بالنتيجة، النتيجة مازلنا بعيدين على التغلب على إشكالية البطالة التي تهدد البلاد، فقيل لنا بأن مستوى البطالة متحكم فيه وأنه المندوبية السامية للتخطيط مؤخرا حددت في 8,2 هذا شيء إيجابي، ولكن على مستوى الواقع شيء آخر.

لذلك، نخاف من الحكومة أن تستمر في نفس المنهج الذي كانت عليه الحكومات السابقة، دون أن يتم الإحاطة بشكل جاد بموضوع الإشكالية، نعطيك مثال سنة الباكلوريا الآن 350.000 ما نجحوا، ما مقيدينش